البحث عن معنى في التاريخ

التاريخ القومي، والتاريخ المقارن، وماوراء التاريخ

إن التوسع الذي حدث خلال العقدين أو الثلاثة الماضية في ميدان التاريخ يطرح على المؤرخ أسئلة اساسية. لقد تفككت الحدود القديمة للتاريخ بسبب التقدم السريع في التاريخ الآسيوي والإفريقي وتاريخ امريكا اللاتينية وبسبب تأسيس فروع جديدة من الدراسة كتاريخ العلم والتكنولوجيا(٦٢٢) وكذلك بتوسيع الفترة الزمنية للمؤرخ بفضل أعمال الاختصاصيين بما قبل التاريخ والأركيولوجية. ولا ريب في أن توسع المعرفة الجديدة وخاصة في ميادين لم تكن من قبل تلقى الإهتمام الجديد بها كان له تأثير في التقدم المقبل، غير أنه من جهة اخرى لا يمكن اعتباره غاية بذاته ففي اي نطاق ستوضع إذا أريد لها أن تكون ذات معنى أو فائدة؟

في الإجابة عن هذا السؤال، قد يتفق معظم المؤرخين اليوم على أن الهيكل العام الذي شاع اتباعه في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لم يعد كافياً ـ هذا إذا كان يوماً ما كافياً ـ وقد أصبحت الشكوك في قيمة الصور القديمة واسعة الإنتشار بين سنتي ١٩٤٥ و ١٩٥٥(٦٢٣). ففي العالم الذي قدر فيه لشعوب آسيا وإفريقية أن يقوموا بدور أوسع مما قاموا به في الماضي القريب، تنامى خلق حول نوع التاريخ الذي اتخذ مقاييسه من الدول القومية الأوربية والذي وصل أوجه من توسع أوربا. وقد قال وليم ماكنيل

---

(٦٢٢) استعرضها باختصار ر.ج فوربس «تاريخ العلم والتكنولوجيا» المنشور في الجزء الأول من «تقارير عن المؤتمر الدولي الثاني عشر» (١٩٦٠)، و أ. ر. هول في مقاله «تاريخ العلم» المنشور في كتاب «معالجات للتأريخ» الذي أشرف على نشره فينبرج (١٩٦٢)

(٦٢٣) انظر: باراكلو «التاريخ في عالم معتدل» (١٩٥٥) حيث حاولت عرض بعض المساوىء التي كانت تتردد في ذلك التاريخ.

حديثاً[٦٢٤] : إن صوراً جديدة لفهم الماضي مطلوبة الآن بإلحاح، ولكن كيف ينبغي أن تكون؟

إن هذه مسألة وجدها عدد من المؤرخين الممارسين غير جديرة بالإهتمام، وصرفوا أنفسهم، بدلاً عنها إلى البحث العملي التطبيقي معتقدين ـ على حد قول ج. ب. بيوري ـ «أن الجمع الكامل لأصغر الحقائق (...) سوف يخبر في النهاية[٦٢٥]»، ومع ذلك فإنها مسألة تدخل في صميم عمل المؤرخ، وكما لاحظ فيليب جويديلا، أنه رغم إتقان صانعي الطابوق عملهم (...) فإن بناء التاريخ يتطلب مهندساً معمارياً أيضاً[٦٢٦]، ولما كان التأريخ لا يقتصر على تثبيت ما حدث في الماضي بأدق ما يمكن، وإنما يشمل أيضاً معنى وميكانيكية ما حدث ـ أي بأهمية وتفسيرات الحوادث الخاصة ـ فإن البحوث المفصلة ينبغي أن تربط بمنهاج أوسع وتوضع بنطاقها الأوسع، إذا أريد أن يكون لها أية علاقة عامة. ولا حاجة للتأكيد على خطر التخصص وتكاثر الفروع في التأريخ وسير كل فرع منها بطريقه الخاص دون الإشارة إلى الفروع الأخرى مما يؤدي الى التجزؤ والتفكك وبازدياد التخصص تزداد الحاجة إلى التوحيد، غير أن التوحيد نفسه لن يتحقق إلا ضمن نطاق هيكل أوسع.

ومن الطبيعي أن البحث عن هيكل التاريخ أمر ليس بالجديد، فإن محاولة النفاذ وراء الأحداث العابرة لإدراك الاتجاهات والحركات التي تتضمنها والقوى الدافعة والعلاقات التي تعطيها أهمية ومعنى، وقد أشغلت الفلاسفة والمؤرخين من عهد فولتير وكوندورسيه في القرن الثامن عشر إلى هيجل وكومت وماركس[٦٢٧]. والتغيير الذي حدث هو أن التكدس الواسع للمعرفة

---

(٦٢٤) ص ٢١ من كتاب «الحركات الجديدة في دراسة وتدريس التاريخ» (١٩٧٠) الذي أشرف على نشره بالارد.

(٦٢٥) بيوري «مقالات مختارة» (١٩٣٠) ص ١٧

(٦٢٦) اقتبسها س.هـ.وليمز في كتابه «المؤرخ الحديث» (١٩٣٨) ص ٧٧

(٦٢٧) انظر: مازليش «سر التأريخ: المتأملون من فيكو إلى فرويد» (١٩٦٠)

التاريخية الجديدة أخذ يجبر المؤرخين على إعادة النظر وإعادة تقدير أبعاد النماذج التي استلموها من أسلافهم، فقد أصبح واضحاً مثلاً أن الصور التي رسمها رانكه في محاضراته «عن حقب التاريخ الحديث هي تفسير أثر في أجيال المؤرخين في أوربا الغربية وعكس أحوالاً ومواقف لم تعد اليوم ذات قيمة[٦٢٨]. ومن جهة أخرى فإن المعرفة الجديدة للتأريخ الآسيوي اثارت بين المؤرخين الشيوعيين وغير الشيوعيين مسألة مدى إمكان قبول فكرة ماركس في الأنماط الآسيوية الخاصة في الإنتاج[٦٢٩]. وبصورة أعم ظهرت بين المؤرخين اللاماركسيين على الاقل مسألة ما إذا كان من الممكن في المرحلة الحالية تكوين نظرة عامة مرضية عن مجرى التاريخ البشري، وما الذي يمكن أن يحل محلها إذا لم يكن بالإمكان تكوينها. وقد ارتأى بعض الكتاب من أمثال بوبر، أنه لا يوجد تاريخ للإنسانية وإنما يوجد عدد غير محدود من تواريخ مختلفة لأوجه الحياة الإنسانية، ولذلك فإن البحث عن أشكال ثابتة أو متكررة للتطور التأريخي مكتوب لهـا الفشل[٦٣٠]. ومع كل هذا فلا يزال المؤرخون لمختلف أوجه الحياة البشرية يتساءلون هل أن الهيكل القومي مثلاً كاف؟ وإن لم يكن كافياً، فما الذي يجب أن يحل محله؟ إن إنكار النظرة الشاملة لـ «ما وراء التأريخ» عن الماضي لا يتجنب مسألة التوحيد، وإنما ينقلها فقط إلى مستوى آخر.

ويصرف النظر عن المسألة الأوسع في معنى التأريخ وتفسير كل العملية التأريخية، فإن مقداراً كبيراً من الانتباه يوجه اليوم إلى مشاكل أكثر تحديداً، كإمكانية كتابة التاريخ العالمي وطرق كتابته وقيمة الشكل التسلسلي للعرض

---

(٦٢٨) عن نقد لتفسير رانكه للتأريخ الحديث انظر: باراكلو «التاريخ في عالم متغير» (١٩٥٥) ص ١٦٨ - ١٨٤

(٦٢٩) بري فيوبر ويركر في كتابه «تاريخ الصين الشيوعية» ص ٢٢٧ إنها لم تعد مرتبطة صراحة بالصين أو بالاتحاد السوفياتي. انظر لاختهايم «ماركس» و «أنماط الانتاج الآسيوي» (١٩٦٣)

(٦٣٠) انظر: بوبر «المجتمع المفتوح واعداؤه» ج ٢ (١٩٤٥) ص ٢٥٧

كمبدأ منظم، أي الهيكل المألوف للتعاقب الزمني. وسنستعرض في هذا القسم المواقف الحالية للمؤرخين من هذه المسائل وأمثالها، دون أي محاولة لعرض شمولية أو حكم نهائي. وسنبحث أحياناً في الفرضيات الصحيحة التي يثق فيها عدد من المؤرخين. ولا نبحث في المقولات الصريحة. غير أن إحدى الاتجاهات المعاصرة المهمة هي تزايد استعداد المؤرخين لتحليل ونقد فرضياتهم في ضوء معرفة أوسع وخبراتهم الخاصة المتسعة. وفي هذه الناحية كان الاتصال الوثيق بين التاريخ والعلوم الاجتماعية ـ وخاصة الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع ـ وقد جعل عدداً من التفسيرات القديمة للعملية التأريخية تبدو تافهة وساذجة، وشجعت المؤرخين على التفكير بشكل أعمق في هيكل دراساتهم.

التاريخ القومي والتاريخ الاقليمي

إن إحدى الظواهر المميزة للدراسة التأريخية منذ سنة ١٩٤٥، هي التحول عن نوع التاريخ القومي بالشكل الذي كان سائدا فيه قبل سنة ١٩٣٩، ففي أوربا على الأقل ـ في هنغاريا وبولنده وكذلك في المانيا المسؤولة عن الكارثة التي حلت بالقارة الاوربية، وبدا أيضاً غير ملائم لعالم ازداد تماسكه بالعلم والتكنولوجية وبالتقدم الثوري للمواصلات الجماهيرية. وبالاختصار فإن الكفاية الفكرية للتأريخ القومي بدت تناقضها الحوادث، غير أنه صحيح أيضاً أن القسم الأكبر من التاريخ ـ ولعله لايقل عن ٩٠٪ ـ لا يزال يكتب بهيكل قومي، والحق أنه في الوقت الذي بدأ فيه تدهور الاعتقاد بكفاية التأريخ القومي في الغرب، أخذت الدراسات التاريخية التي ظهرت في آسيا تلقي عليه حياة جديدة. وقد لاحظنا في عدة مناسبات أن المؤرخين الآسيويين لا يزالون يركزون كلياً على مجتمعهم الخاص وغيره، ويبدو أنهم قد قبلوا الهيكل القومي دون أي تساؤل تقريباً. ولكن من جهة أخرى، فإن إفريقية حيث الحدود السياسية الحالية هي إلى حدٍ كبير، نتاج عرضي صدفي للتدخل الأوربي بعد سنة ١٨٨٠، فقد ازدادت فيها قوة الميل إلى التفكير بتأريخ إفريقية ككل، أو بمجموعات تضم كل منها عدة مناطق.

ترجع بعض أسباب استعادة التأريخ القومي حجمه الكبير إلى الاستمرارية الذاتية، أي إلى سهولة متابعة السير في طرق قديمة مجربة، وإلى التعود والسهولة الكبرى في معالجة مادة تتوفر في بلد الشخص وبلغته الخاصة، وهي أيضاً ترجع في بعض الحالات إلى الضغوط الوطنية وبقاء الاعتقاد الذي كان قوياً في القرن التاسع عشر، بأن أحد الأغراض العامة للتاريخ هو تغذية الشعور القومي، ولكن حججاً أخرى، أقل عملية، استمر تقديمها لمصلحتها، ففي المقام الأول يصعب إنكار الحقيقة الثابتة للدولة القومية، وحقيقة أن أداة الدولة هي هدف الجزء الأكبر، إن لم يكن كل النشاط البشري، وهو

الذي يجسم حياة مواطنيها. ثم إننا حتى لو أردنا تجاوز الدول القومية وأن نكتب تاريخاً للعالم، فإن مما يثير النقاش أن الوحدات الأساسية في تاريخ العالم هي الدول القومية، بمعنى أنها مجتمعات قومية في صميم الناس وفي أذهان زعمائهم، ومن هذا نشأت القوى الدافعة، ولهذا السبب فإن عدداً من المؤرخين حتى في هذا الزمن، قد يرفضون الرأي القائل إن «خير ما يكتب به تاريخ العالم إذا لم يتقيد بالحدود» على أساس أن «الخصائص القومية، والنمو القومي، والقوة القومية، هي الحقائق النهائية في التاريخ»[٦٣١].

وقد يكون بحث قيمة هذه المناقشات خارجة عن الصدد في مثل هذا الاستعراض، حتى لو كان الكاتب قادراً على بحثها، ويكفي أن نلاحظ أنها لم تَقْضِ على الشكوك حول الكفاية الفكرية للتاريخ القومي، فهناك أصلا الشكوك التي أعطاها ا.ج. توينبي تعبيراً كلاسيكياً، فيما إذا كان التاريخ القومي هو: «ميدان معقول للدراسة التاريخية» وفيما إذا كانت أية أمة مفردة، أو دولة قومية، تستطيع أن تفخر بتاريخ فيه اكتفاء ذاتي وتفسير ذاتي[٦٣٢]. وعندما نفحص بتفصيل تاريخ أي بلد فإننا نجد أنه يعتمد، كما قال اللورد أكتون: «على عمل قوي ليس قوميا وإنما يبدأ من أسباب أوسع»[٦٣٣]. وعلى هذا فإننا قد نشك فيما إذا كانت تواريخ فرنسا، وألمانيا، والأراضي المنخفضة، وبريطانيا العظمى، تصبح مفهومة إلاّ ضمن هيكل أوربي، أو أوربي غربي أوسع، وبنفس هذا الطريق قد يتساءل المرء: فيما إذا كانت أندونيسيا وحدة مفهومة في الدراسة التاريخية، وفيما إذا لم يكن من الأحسن أن تعالج كجزء من وحدة أوسع تسمى «جنوب شرقي آسيا»[٦٣٤]

---

(٦٣١) لقد تأيدت هذه النظرة، مثلاً في مقدمة الناشر لكتاب «تاريخ بيليكان للعالم» والتي ذكرت في بداية كل جزء في السلسلة.

(٦٣٢) انظر: توينبي «دراسة التأريخ» الجزء الأول (١٩٣٤) ص ٤٥.

(٦٣٣) «محاضرات عن التأريخ الحديث» (١٩١٦) ص ١٨٠

(٦٣٤) انظر أعلاه ص ١٧٦-٧

ومن الواضح أيضاً أن الدولة القومية هي وحدة غير ملائمة في كثير من فترات الماضي، بل ربما في معظم فترات الماضي، وأننا إذا جعلناها مقياساً معتبراً لنا ـ أي إذا تكلمنا مثلاً عن التاريخ الفرنسي في زمن كانت فيه في الواقع اختلافات أساسية تفصل لانجدوك وبريتاني واللورين وجاسكوني[٦٣٥] ـ فإننا نكون قد فرضنا صورة غير مطابقة للواقع أو تفسيراً غائباً، وأخيراً فإن عيوب المعيار القومي تصبح واضحة جداً عندما نحول انتباهنا من الحوادث السياسية والتاريخ السياسي، الذي قد يقال إن الدولة القومية أو حتى الدولة القومية الناشئة، تكون فيه نقطة التركيز، وننتقل إلى ميادين أخرى كتاريخ العلم. وقد يقال: إننا في عدد من الميادين ـ كالفن والأدب مثلاً، أو الأفكار والمؤسسة السياسية، نواجه فعاليات هي في جوهرها «فوق القومية» (كالإقطاع مثلاً أو الإقطاعية، أو العمارة الباروكية التي تعبر الحدود القومية، ومع هذا فإن كل هذه تحدث في حياة قومية وتتميز بطابع قومي مميز، ولكن لا يوجد من يفترض (اللهم إلا إذا كان قومياً متطرفاً) ان تأريخ الرياضيات أو الفلك أو حتى المكائن البخارية والقوة الكهربائية، يمكن أن تصبح مفهومة في هيكل قومي. لا ريب في أن نيوتن كان إنكليزياً، ولكن إذا أردنا أن نعرف مكان الفيزياء النيوتنية في تاريخ العلم، فإنه ليس بذي أهمية أن يكون نيوتن قد ولد في ولستورب أو أن كوبرنيقوس ولد في تورون، أو كبلر ولد في وبل. فالهيكل القومي في هذا المستوى ليس غير كاف بقدر ما هو لا علاقة له.

لهذه الأسباب وغيرها يوجد اليوم ميل متزايد بين المؤرخين للتحول من الهيكل القومي إلى الهيكل الإقليمي. وقد أشرنا من قبل إلى أمثلة عليها من تاريخ براوديل عن «عالم البحر الأبيض المتوسط» في زمن فيليب الثاني» ودراسة ستوينو فيج عن «الحضارة البلقانية» باعتبارها وحدة قابلة للفهم، بدل التواريخ المتفرقة للبونانيين والرومانيين والبلغاريين والصرب والكروات.

---

(٦٣٥) انظر أعلاه ص ٢٨٣

ويشبه هذا من عدة أوجه محاولة كتابة تاريخ جنوب شرقي آسيا، كوحدة إقليمية جديرة بذاتها للبحث.[٦٣٦] غير أن التأكيد الحالي على «الدراسات الإقليمية» أو دراسة المناطق، ترجع أسبابه في معظم الأحوال في العشرين سنة الماضية إلى إنشاء معاهد أو مراكز لدراسات المناطق، بهبات سخية من الميزانيات العامة، وقد تم استجابة لوضع سياسي معين كالمعاهد التي انشئت في الشرق الأوسط في حوالي ١٩٥٠ وعن الثورة الكوبية في سنة ١٩٥٩، لغرض قلما أخفى وهو «جمع مادة خلفية»، «لمعالجة المشاكل المباشرة بالسرعة الممكنة»[٦٣٧]. ومن جهة أخرى رحب عدد من المؤرخين بنمو دراسة المناطق كوسيلة لجمع ميادين جديدة، على أسس علوم متعددة[٦٣٧]، فإن معهداً للدراسات الأفريقية أو دراسات الشرق الاوسط، من شأنه أن يجمع المؤرخين واللغويين والأنتروبولوجيين والإقتصاديين وطلاب الدين والإختصاصيين، وهذه المعالجة القائمة على عدة فروع تتطابق كثيراً مع التطورات الحديثة في ممارسة التأريخ. ويمكننا أن نذكر هنا كمثل على نوع النتائج التي قد تحصل من كتاب ج. هـ. ت كمبل «إفريقية الاستوائية» الذي قام على عمل تعاوني شارك فيه ستة وأربعون اختصاصياً[٦٣٨].

كل هذه الأسباب تحملنا على الاعتقاد بأن الدراسات الإقليمية ودراسات المناطق ستستمر في النمو إبان العقد القادم. لقد تثبتت أسس المؤسسات الضرورية وكانت تطابق الحاجة العملية المباشرة، ومع هذا فيبدو أن من الخطأ الافتراض بأنها تقدم للمؤرخ أكثر من جواب مؤقت وجزئي للحاجة إلى مبدأ منظم، ففيما عدا الدوافع القوية البراغماطيقية، وأحياناً السياسية، لمثل هذه الدراسات، ينبغي أن يثار دائما شك حول ما إذا كانت التقسيمات

---

(٦٣٦) انظر: د.ج.ي. هول «تاريخ جنوب شرقي آسيا» (١٩٥٥) ص ٧

(٦٣٧) انظر مثلاً بحث تويجيت «ملكية الاراضي في الصين في عهد تانج وسونج» (١٩٦٢، ص ٣٥٢٢) أما عن السياسيات التي فرضتها في بريطانيا العظمى لجنة هايتر المتفرعة عن لجنة المنح الجامعية «لاسباب الاحداث السياسية الصرفة المتوقعة».

(٦٣٨) كمبل «إفريقيا المدارية» (جزءان ١٩٦٠)

الجغرافية تقدم هيكلاً مرضياً تماماً. فليس من الواضح مثلاً أن جنوب شرقي آسيا يكون وحدة تاريخية معقولة[٦٣٩] وقد أشار توماس هوجكن إلى أن فكرة «التاريخ الأفريقي» لها «بعض القيمة العملية، ولكنها أيضاً قد تصبح بسهولة «فكرة محددة[٦٤٠]». إن إعتبار مناطق معينة، أقاليم منفصلة، ينتج عنه ميل لاقتطاعها من التاريخ العام ولخلق تخصصيات في موضوع لا يزال يشكو من التقطع الذي طالما أثار الشكوى من أن الإختصاصيين لا يقرأون لبعضهم البعض، ناهيك بالقول أنهم لا يفهمون بعضهم بعضاً[٦٤١]، يضاف إلى ذلك أنه يلاحظ أن التاريخ الإقليمي يميل إلى الانحصار في مناطق كأوربا الغربية أو أفريقية أو جنوب شرقي آسيا حيث الدول القومية فيها صغيرة وقلقة التوازن، بينما الوحدة السياسية تعتبر كافية في أماكن أخرى ـ كالصين والإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد وردت في بعض الأحيان الإشارة إلى أنه لا يخطر على بال أحد بحث آسيا كإقليم واحد، وإن «أوربا الغربية» كفرضية، وليس كحقيقة تأريخية أو حتى جغرافية[٦٤٢]، وقد يبدو غريباً أن السبب الوحيد الذي تثبتت فيه «الدراسات الإقليمية» يرجع إلى أن العالم لم يعد، لو كان يوماً ما، عالماً إقليمياً[٦٤٣]. فالدراسات الإقليمية أو دراسة المناطق يمكن اعتبارها بأحسن الأحوال، في التحليل النهائي، مرحلة في طريق فكرة أكبر للتاريخ العالمي، أو كوسيلة عملية مفيدة

---

(٦٣٩) انظر اعلاه ص ١٧٥-٦

(٦٤٠) «فتوحات جديدة: إفريقية» ص ٣٠٥ في «طرق جديدة في التاريخ» (ملحق التايمس الأدبي ١٩٦٦)

(٦٤١) انظر: فينبرج ص ٧ في كتاب «معالجات للتاريخ» الذي اشرف على طبعه فينبرج ١٩٦٢.

(٦٤٢) يقول و.ت.دي باري: لقد أصبح من المحرم تقريباً الكلام عن آسيا كوحدة (ص ٧) من كتاب «معالجات للحضارات الآسيوية» الذي أشرف على طبعه دي باري وامبري (١٩٦١) أما عن فكرة «اوربا الغربية» أو الغرب «فقد قمت بمهاجمتها بتفصيل في كتابي» التاريخ في عالم متغير (١٩٥٥) ص ٤٩-٥١ بصورة خاصة.

(٦٤٣) كما لاحظ ذلك ر.ف.وال «فتوحات جديدة: آسيا» ص ٤٩-٥١ في كتاب «طرق جديدة في التاريخ» المذكور آنفاً ١٩٦٦

في بعض الحالات، وأقل فائدة في حالات أخرى، لتنظيم المعرفة التاريخية في وحدات متشابكة العلاقات وممكنة المعالجة، فهي تكمل، وإلى حد ما تصلح، أخطاء التاريخ القومي، غير أنها لن تكون بديلاً لتاريخ عالمي في روحه وفكره، وينظر وراء التأريخ الإقليمي إلى الإنسانية في كل البلاد والعصور.

مصائر التاريخ العالمي

من علامات عصرنا إدراك الحاجة إلى نظرة كونية في التاريخ - أي إلى تاريخ يتجاوز الحدود القومية والإقليمية ويستوعب كل الكرة الأرضية[٦٤٤] - فمنذ سنة ١٩٣٦ أشار المؤرخ الهولندي العظيم هاوزنجا، إلى أن مدنيتنا هي أول مدنية يجمل ماضي العالم ماضيها، وأن تاريخنا هو أول تاريخ للعالم[٦٤٥]. وقد أيدت الحوادث التالية نبوءته، فمنذ سنة ١٩٤٥، تحرك العالم نحو وجه جديد من التوحيد العالمي، وازداد التأكيد على طلب تاريخ يعكس هذه الوضعية الجديدة[٦٤٦]. وهذا طلب عملي في المستوى التربوي خاصة، إذ كيف نستطيع في عالم كالذي يتكون منه عالمنا اليوم، أن ندرس بأمان تاريخاً تسعة أعشاره مخصص لربع سكان العالم؟ وكما أشار ي.هـ. دانس، أن الكارثة ستبقى دائما قاب قوسين أو أدنى ما دام كل شعب يبقى جاهلاً بالمثل والثقافات الأساسية للشعوب الأخرى، ولكن مع هذا لا توجد في أية لغة تواريخ عالمية تعطي خمس حجمها، ودع عنك الأربعة أخماس الباقية، للحضارات «الملونة» الكبرى، حية أو ميتة[٦٤٧].

---

(٦٤٤) انظر: جوتشلك «مشاريع وأفكار التاريخ العالمي في القرن العشرين المجلد الرابع من «تقارير المؤتمر الدولي الثاني عشر للعلوم التاريخية» (١٩٦٥)، زوكوف: «تحديد حقب التاريخ العالمي» في المجلد الأول من «تقارير المؤتمر الدولي الحادي عشر (١٩٦٠)، أوناب «امكان تاريخ عالمي» (١٩٥٠)، واجنر «التاريخ وتاريخ العالم»، ويترام «امكانية تاريخ عالمي «منشورة في كتاب ويترام «الاهتمام في التاريخ» (١٩٥٨) باراكلو «التاريخ العالمي» في كتاب «معالجات للتأريخ» الذي أشرف على نشره فينبرج (١٩٦٢).

(٦٤٥) «تعريف لفكرة التأريخ» ص ١٨ من كتاب «الفلسفة والتاريخ» الذي أشرف على نشره كليبا نسكي وباتون ١٩٣٦.

(٦٤٦) انظر: ستافريانوس «تدريس تاريخ العالم» (١٩٣٩) ص ١١١ في «مجلة التاريخ الحديث» مجلد ٣١

(٦٤٧) انظر دانس «التاريخ: المضلل، دراسة في التحيز» (١٩٦٠ ص ٢٦، ١٢٥/٤٨)

لا ريب في أن موقف التاريخ العالمي قوي جداً، فالتاريخ العالمي للبشرية - كما قال شايدر - لم يعد هدفاً تأملياً يتوجه نحوه تاريخ الحوادث الماضية، وإنما هو خبرة حية تطلب تعزيزها في التاريخ وخلاله[٦٤٨]، فالقوى التي بدلت نظرتنا عن الحاضر - وفوق كل شيء ظهور انتقال القسم الأعظم من البشرية من الخضوع إلى الإستقلال السياسي والتأثير السياسي - كل هذا أجبرنا على توسيع نظرتنا عن الماضي، وكان من الضروري حتى سنة ١٩٥٥ أن ندعي أن الصين ينبغي الا تعتبر خارج المجرى العام للتاريخ البشري[٦٤٩]. ومن مقاييس التقدم الذي أنجز في فترة قصيرة من الزمن أنه لم يعد يوجد اليوم من يرتاب في هذه الفرضية، غير أنه كلما إزداد الإقتناع بالحاجة إلى نظرة عامة للتاريخ العالمي، كلما ازداد إدراك المؤرخين للمشاكل والصعوبات العملية في كتابته.

ويبدو أن هناك اتفاقاً عاماً على أن كتابة تاريخ عالمي لم تنجح فيه حتى الآن إلا محاولات قليلة[٦٥٠]، إذ مازال الإختلاف قائما في أهدافه وطرقه.

إن الرأي السائد عن تاريخ الكون أو العالم هو أنه رواية مستمرة في مجلد أو أكثر تربط بشكل مفهوم كامل قصة البشرية منذ أقدم بدايتها قبل مليوني سنة من مدنيتنا حتى الوقت الحاضر. ولا حاجة للتأكيد على الصعوبات العملية لإنجاز هذا الواجب خاصة عندما نلاحظ تعقد الموضوع وسرعة تراكم المعرفة الجديدة، وخاصة معرفة تاريخ العالم الخارج عن أوربا، ولا يستطيع مؤرخ مفرد أن يؤمل كتابة تاريخ موثق عن كل منطقة، وكل ناحية من السلوك البشري، لذلك فإن الإتجاه السائد هو نحو اللجوء إلى تواريخ جماعية، تكتبها مجموعة من الاختصاصيين، والواقع أنه منذ أن ظهر في سنة ١٩٦٣ المجلد

---

(٦٤٨) انظر شايدر(Th., *Staat und Gesellschaft im Wandel unserer Zeit*) ١٩٥٨ ص١٩٧

(٦٤٩) بوليبانك «التأريخ الصيني والتأريخ العالمي» (١٩٥٥) ص ٣٦

(٦٥٠) هذا على الأقل الانطباع الذي تركته المناقشة في المؤتمر الدولي العشرين للعلوم التاريخية في سنة ١٩٦٥) (التقارير، المجلد الخامس: المحاضر (١٩٦٨) ص ٥٢٥ - ٥٤٠.

الأول من «تأريخ الجنس البشري» لليونيسكو والمكون من ست مجلدات، تتابع إنتاج مثل هذه التواريخ الجماعية أو التعاونية، وهي عموماً، وليس حصراً، باللغات الأوربية[٦٥١]، والاتفاق معقود على أنها تؤدي غرضاً مفيداً، غير أن المؤرخين المحترفين استلموها في الأغلب ببرود وريبة، فهي كما قال ماكنيل «تبعد كثيراً من المعلومات الطريفة، ولكنها في المستوى الفكري «فشلت بصورة واضحة في تقديم أي نموذج واضح مفهوم»[٦٥٢]. ونظراً لأن عدداً من الاختصاصيين قاموا بكتابتها، فإنها تميل إلى التفكك في سلاسل من فصول ضعيفة الارتباط، وهذا حتى عندما يشترك المساهمون في نظرة عالمية واحدة، كما هو الحال في تأريخ مثل «تأريخ العالم السوفياتي» المكون من عشر مجلدات، فإنه لن يكون بديلاً عن النظرة الموحدة للمؤرخ الفرد[٦٥٣]،

---

(٦٥١) بالاضافة إلى تاريخ الجنس البشري لليونيسكو «ومن دون أن نحاول ذكر سوى عدد قليل من العناوين الأكثر بروزاً) «تأريخ كمبردج الحديث» الجديد الذي أشرف على طبعه ج.ن. كلارك (١٢ مجلداً ١٩٥٧-٧٠)، تأريخ العالم أشرف على طبعه ف. كيرن وف فالافيك» (١٠ أجزاء ١٩٥٢-٦١) تأريخ العالم أشرف على طبعه ج.مان (١٠ أجزاء (١٩٦٣ -٦٥) «المدخل للتاريخ العام للمدنيات» أشرف على طبعه كمروزية (٧ أجزاء ١٩٥٣-٦٥) «المدخل للتاريخ العام للمدنيات» اشرف على طبعه كمروزيه (٧ اجزاء ١٩٥٣-٥٧ تاريخ اشرف على طبعه ي.م. زوكوف (١٠ اجزاء ١٩٥٥ - ٦٥ ومختصر تاريخ العالم (جزءان ١٩٦٧) وهناك أيضاً عدد من الكتب عن تاريخ العالم يتكون كل منها من مجلد اشترك في كتابته عدد من الكتاب (أي أن كل جزء فيه اسندت كتابته إلى مؤلف معين) ويبدو لي أن ابرزها هو كتاب «الانسكلوبيه المختصرة لتاريخ العالم» الذي أشرف على طبعه ج.باول (١٩٥٨) انظر أيضاً تاريخ العالم لمؤلفيه مورا كاوا، وايجامي، وهاياشي (الطبعة الخامسة ١٩٥٥) وكتاب «تكوين العالم المعاصر» تأليف اونابي وناكايا (١٩٥٥).

(٦٥٢) ص ٢٣ من كتاب «حركات جديدة في دراسة وتدريس التاريخ» الذي أشرف على طبعه بالارد.

(٦٥٣) انظر التعليقات ذات الصلة التي أبداها هـ.كاتز من جامعة لودز (ص ٥٣٩ - ٥٤٠ في الجزء الخامس من (المحاضر ١٩٦٨) وتقارير المؤتمر الدولي الثاني عشر للعلوم التاريخية ١٩٦٥) وقد عبر كاتز عن «الشكوك في قيمة وقدرة الجهود لتشيد تواريخ عالمية تضمها عدة مجلدات ومئات من الفصول يكتبها مئات من المؤرخين، حيث إننا=

وهكذا فبالرغم من التفضيل المعاصر لتواريخ انسكلوبيدية يشارك في كتابتها عدة كتاب، فإن الأعمال الفردية ستبقى محتفظة بمكانتها، والواقع أن عدداً من أكثر المحاولات إثارة في السنوات الحديثة لإعادة كتابة تاريخ على مقياس عالمي وبنظرة عالمية، إنما هي أعمال مؤرخين مفردين، لعل من أشهرها ما قام به ل.س. ستافريانوس، و و.هـ ماكنيل[٦٥٤].

ليس هنا مكان النقد المفصل لمختلف تواريخ العالم التي صدرت في العقد الأخير[٦٥٥]، ولكن مهما كانت عيوبها فلا ريب في أنها تمثل تقدماً بارزاً في

= نحصل عادة على أجزاء غير مترابطة من تاريخ العالم، فهي كالفسيفساء، نادراً ما تكون جميلة، والغالب أنها مثيرة للسأم، وهي تفيد أحياناً الطلاب والمدرسين الذين قد يستفيدون أكثر من قراءة رسائل جيدة، وهي تفيد أيضاً لكتب مراجع ولكن في هذه الحالة تتفوق عليها. الانسكلوبيدات التاريخية (...) ولكن فينها تشيخ بسرعة، وتصبح عتيقة - في الغالب لسرعة زيادة المعرفة التأريخية والتبدل السريع في التصورات التاريخية والتبدلات في الاهمية النسبية لمختلف فروع ومواضيع التاريخ، واني شخصياً أفضل ظهور عدة كتب في تاريخ العالم يتكون كل منها من مجلد، ويكتبها مؤلفون لا يمكن أن يكونوا اختصاصيين في كل التاريخ البشري، ولكنهم يمتلكون مواهب أدبية وبصائر نفاذة في السيكولوجيا الانسانية والاجتماعية، ويستطيعون أن ينقلوا للقارىء العادي حس الرواية في التاريخ البشري والانجازات العجيبة والحماقات المتطرفة للجنس البشري. إنني ارحب مثلاً بمجلد يكتبه ماركسي أو وجودي أو مسيحي متطرف. إن مثل هذا النوع من المشاريع قد يساعد على تحريك نظام عالمي سليم وإنساني، وهذا واجب مهم جداً لكتابة التاريخ.

(٦٥٤) انظر: ستافريانوس « العالم حتى سنة ١٥٠٠ تاريخ عالمي » (١٩٧٠) و « العالم منذ سنة ١٥٠٠ تاريخ عالمي » (١٩٦٦)، ماكنيل « تاريخ عالمي » (١٩٦٧)، أما كتاب دانس « تاريخ لعالم موحد » فمع أنه جديد ومثير، إلا أنه يختلف في خواصه من حيث أنه لا يقدم سردا متماسكاً بقدر ما يقدم سلسلة من وجهات النظر وهناك طبعاً أيضاً عدد من الكتب التي تبحث في فترات محدودة من التاريخ العالمي وخاصة تاريخ العالم الحديث مثل: تومسن « تاريخ العالم ١٩١٤-١٩٦١ » (١٩٦٣) بروس « تشكيل العالم الحديث ١٨٧٠ - ١٩٣٩ » (١٩٣٩)، ١٩٥٨ فرانزل « ١٨٧٠-١٩٥٠ تاريخ زماننا » (١٩٥٢) وات، وسبنسر، وبراون « تاريخ العالم في القرن العشرين » (١٩٦٧)، ايستون « تاريخ العالم منذ سنة ١٩٤٥ » (١٩٦٨)

(٦٥٥) لقد تجاهلت عمداً المجموعات المتعددة عن التواريخ القومية (واحياناً الاقليمية) التي يجمعها الناشرون لأغراضهم الخاصة تحت عنوان « توازيخ العالم، وذلك مهما كانت=

التصورات وفي سعة النظر بالنسبة لما سبقها من كتب مماثلة، ولا ريب في أن هذا يعكس نظرة عالمية عن العالم الذي نعيش فيه. ولكن من جهة أخرى، من المهم أن نلاحظ، ولو باختصار، الانتقادات، أو على الأقل التحديدات، لفكرة التأريخ العالمي التي يمثلها جميعهم بدرجة أو بأخرى[٦٥٦]. اما في المستوى العملي فهي أولاً معرضة لنقد ذي جانبين، فهي إما أن تكون تجميعات قائمة على معلومات ثانوية، ولذلك فهي تسير متأخرة عن المستوى الحالي للبحوث، وهي من أجل جمع كل العالم تنزل التاريخ إلى تعميمات عريضة وغامضة ـ أو أنها على العكس، تقتصر على مجرد تقديم مجموعة من حقائق غير مهضومة ولا متماسكة[٦٥٧]، يضاف إلى ذلك أنه فيما عدا شواذ نادرة، فإن التواريخ الحالية للعالم تتابع التقليد القديم للتأريخ الرديء، مقتصرة على مجرد نقله من المعقل القومي إلى المرحلة العالمية.

ومن الواضح أن هذا غير كاف إذا أريد للتاريخ أن يعتبر لا مجرد تعاقب الحوادث، وإنما سلسلة من المشاكل، كما اقترحت في مكان آخر،[٦٥٨] فهو يبلّد ـ بدلاً من أن يثير ـ وهو يخلق أوهاماً لمجموعة من الحقائق المقبولة عموماً، بدلاً من أن يشجع الطالب على فحص القضايا الكبرى التي لما تحل بعد. ومن الطبيعي أن المؤرخين الجيدين يدركون هذه الإنتقادات ويعملون

= المزايا الفردية لهذه الكتب التي يطلق عليها عن كره اسم «تركيبات مجموعة» ومنها تاريخ بيليكان للعالم الذي أشرنا إليه أعلاه هامش ٦٣١ أما الكتب الأخرى فمنها كتاب فيشر «تاريخ العالم»، «تاريخ العالم الحديث لجامعة ميتشيغان» «الذي أشرف على طبعه نيفين و.هـ.م أهرمان» تاريخ المجتمع الانساني «الذي أشرف على طبعه ج.هـ. بلمب، «كليو الجديد» الذي أشرف على طبعه ر. بوتروشي و ب ليميرل: ومع أن بعض هذه السلاسل جديرة بالتنويه، إلا أنه لا يبدو لي أنها تمثل، أو تحاول أن تمثل نظرة متماسكة لتاريخ العالم، ولذلك فهي لا تحتاج إلى اهتمام آخر هنا.

(٦٥٦) انظر المديح الدقيق الذي ابداه ج.ب اجويت «بعض» المجموعات الكبيرة التاريخية الحديثة. دراسة في تحليل الكتابة التاريخية» (١٩٦٤).

(٦٥٧) كما قال أحد الكتاب «أما تلفيق لا لون له» أو فردية شخصية (ص ٥٤٠ في محاضر المؤتمر الدولي الثاني عشر) (١٩٦٥)

(٦٥٨) «التاريخ في عالم متبدل» (١٩٥٥) ص ١٥٩

على مواجهتها. ومع هذا، فما دام الإتفاق عاماً على أن تاريخ العالم هو ـ أو يجب أن يكون ـ شيئاً أكثر، وشيئاً أقل من مجرد جمع التواريخ القومية، وإنه يجب أن يعالج بروح وأسلوب مختلف، فإن مشكلة كيفية تشييد مثل هذا التاريخ لما تحل بما فيه الكفاية بعد.

ولعل المشاكل النظرية التي يتضمنها هذا النوع من تاريخ العالم هي أهم من الصعوبات العملية، إذ أن الصعوبات العملية يؤمل أن يتم التغلب عليها بمرور الزمن وبإزدياد الخبرة والمعلومات، وأما المشاكل النظرية فهي قائمة في الصميم.

والمشكلة الملحة الأولى والأكثر أهمية، وهي ما أشار إليها و. ت دي باري: «ليس لدينا هيكل ملائم ومقبول نعرض فيه مدنية العالم ككل»[٦٥٩] ولا يوجد ما يبرر الإفتراض بأن نظرة من حوض تاريم على التاريخ العالمي، يمكن أن تشبه في خطوطها العريضة نظرة على ذلك التاريخ من وادي التيمس. وقد ادعى ستافريانوس أنه ينظر إلى الأمور كما ينظرها «مراقب واقف على القمر يمسح كوكبنا ككل، وليس كما ينظرها شخص يقيم في لندن أو باريس، أو يقيم في بكين أو دلهي لهذا الغرض»[٦٦٠] ولكن معالجته وإن كانت في الواقع أكثر تجرداً من معالجات معظم الكتاب الآخرين، إلا أنها تتميز بغربيتها، وهذه النظرة التي تتضمن جعل أوربا مركزاً، ليست شاذة. فمن الصعب مثلاً أن نعتقد أن ماركسياً هندياً أو إفريقياً يؤيد من صميم قلبه ما فعله زوكوف من تقسيمات لحقب التاريخ اعتبر فيها «الثورة البريطانية البرجوازية» في القرن السابع عشر، والثورة الفرنسية في سنة ١٧٨٩، والثورة الروسية في سنة ١٩١٧، خطوات حاسمة «في الطريق المنطقي لتقدم البشرية»[٦٦١] وإذا كانت نظرات زوكوف ممثلة لآراء

(٦٥٩) «معالجات للمدنيات الآسيوية» (١٩٦١) ص ١٠

(٦٦٠) «العالم حتى سنة ١٥٠٠» (١٩٧٠) ص ٣

(٦٦١) «تقسيم الحقب في التاريخ العالمي» ص ٧٩-٨٣ في تقارير المؤتمر الدولي الحادي عشر (١٩٦٠) ج، والحقيقة أن تطبيق الأفكار الغربية عن تقسيم الحقب (سواء كانت ماركسية أو غير ماركسية في آسيا، رفضها صراحة ياماماتو (وأخرون) أنظر أعمال المؤتمر (١٩٦٢) ص ٦٤

السوفيات، فيكون معنى ذلك أن الفكرة السوفياتية عن تاريخ العالم لا تختلف عن فكرة المؤرخين الغربيين غير الماركسيين الذين يرون أوربا مركز العالم. وليس من العجيب أن المؤرخين الآسيويين من أمثال نايتو تورا جيرو وميازاكي، وايشيسادو، ومازدا، حاولوا ان يحلوا محل هذه الافكار تقسيمات لتاريخ العالم تنصف الثقافة الشرقية ككل[٦٦٢]. ولا نحتاج إلى دراسة مدى النجاح الذي أحرزته هذه المحاولات، وإنما يكفي أن نلاحظ في هذا السياق، أن التاريخ العالمي ينظر إليه في بكين أو القاهرة، نظرة قد تختلف كلياً عن النظرة اليه في باريس أو شيكاغو أو موسكو.

إن ستافريانوس ليس الوحيد الذي يفترض أن تاريخ الإنسان هو إلى حد كبير جداً تاريخ «المدنيات الأورو آسيوية»، وهو باعتباره مساهماً في المؤتمر الدولي الثاني عشر للعلوم التاريخية، قال: «إنه منذ سنة ١٥٠٠، كان تطور أوربا الحديث هو المتحكم في مجرى تاريخ العالم»[٦٦٣]. أما المؤرخون الإفريقيون والآسيويون الذين يناقضون هذه النظرة، فكانوا غائبين بشكل واضح.[٦٦٤] غير أنه من المؤكد أن ي .هـ .كار كان محقاً عندما كتب أن نظرة التاريخ التي تعالج الأربعمائة سنة التي بين فاسكو دي غاما ولينين، كمركز للتاريخ الكوني، وكل شيء آخر يدور في فلكها، إنما هي تشويه غير سعيد للمنظر[٦٦٥]. ومن جهة أخرى، فقد يساوي هذا في التسرع أن نفترض، كما فعلت كتابة التاريخ الصينية التقليدية، أن كل التاريخ قد

---

(٦٦٢) نايتو «تاريخ الصين القديم» (١٩٤٤)، ميازاكي «العصر الحديث في الشرق» (١٩٥٠) أنظر: بوليبلانك «التاريخ الصيني والتأريخ العالمي» (١٩٥٥) ص ١٦-١٨، ٢٣

(٦٦٣) ستافريانوس: المصدر المذكور آنفاً (١٩٧٠) ص ٥، أنظر: محاضر المؤتمر الدولي الثاني عشر المنعقد في سنة ١٩٦٥ (١٩٦٨) ص ٥٣٩.

(٦٦٤) لقد تحداها عدد من المساهمين في كتابة «الستار الزجاجي بين آسيا وأوربا» الذي أشرف على طبعه اير (١٩٦٥).

(٦٦٥) ي .هـ. كار «ما هو التاريخ؟» (١٩٦١) ص ١٤٦

اكتنزته المملكة الوسطى، وأن كل ما عدا ذلك ظلال وأشباح، وقد يكون صحيحاً أن تاريخ آسيا في الأزمنة الحديثة لا يمكن فهمه دون الإشارة إلى الأثر الغربي، غير أنه يعادل ذلك في الصحة أن التاريخ الغربي لا يمكن فهمه دون الإشارة إلى أثر آسيا على الغرب[٦٦٦]. غير أن الإشارة إلى اثر الغرب يحظى حتى الآن بانتباه أكبر بكثير مما حظي به أثر آسيا[٦٦٧].

بالإضافة إلى مشكلة إجماع عالمي إلى حد ما على شكل وأبعاد التاريخ العالمي، فإنه توجد مسألة توازيها في التحيير، هي مسألة مبدأ التنظيم. فإذا سلمنا بأن التاريخ العالمي هو شيء أكثر من حاصل أو مجموع مرتخي الوضوح لتواريخ قومية، فإن المؤرخ تواجهه حالاً مشكلة تثبيت معيار لما هو مهم وما هو غير مهم في تاريخ العالم وهنا أيضاً لا يوجد اتفاق في الرأي، حيث أن عدداً من المؤرخين يرى أن ابرز سمة للتاريخ العالمي هو أنه لا يتعامل مع الأمم، وإنما يتعامل مع القارات والمدنيات[٦٦٨]. ويكفي أن يتذكر المرء انتقاد ا.ج توينبي لمحاولات إعداد قائمة بالمدنيات العالمية، ليرى أن هذه الفرضية تثير مشاكل لا تقل في عددها عما تجيب عليه[٦٦٩]. ومن جهة ثانية يرى ج.ل. تلمون أن معيار التاريخ العالمي هو أنه «يجب أن تعنى بكلية ذات معنى[٦٧٠]، غير أن هذه تُبقى مسألة مقياس لدي المعنى».

---

(٦٦٦) انظر: م. د. لويس «مشكلة معالجة تأريخ آسيا الحديث» ص ١٤ في كتاب «دراسات عن آسيا» (١٩٦٣).

(٦٦٧) الاستثناءات البارزة هي الكتاب العظيم الذي ألفه د. ف. لاشي «آسيا في صنع أوربا» (ج. ١٩٦٥)، والكتب الرائدة التي الفها جوزيف نيدهام «العلم والمدنية في الصين» (٤ اجزاء ١٩٥٤-٧١)، «المعايرة الكبرى العلم والمجتمع في الشرق والغرب» (١٩٦٩)، و «الكتاب وأصحاب الحرف في الصين والغرب» (١٩٧٠)

(٦٦٨) انظر «المحاضر» المذكورة أعلاه (١٩٦٨) للمؤتمر الدولي الثاني عشر المنعقد سنة ١٩٦٥ ص ٥٢٦

(٦٦٩) انظر سوروكين ص ٣٨١ في «مجلة التاريخ الحديث» مجلد ١٢ (١٩٤٠)، وجاسبوس «عن اصول وسير التاريخ» (١٩٤٩) ص ٣٢١، وعن معلومات أوفى عن توينبي انظر أدناه ص ٢٠٧-٨.

(٦٧٠) محاضر المؤتمر الدولي الثاني عشر المذكور أعلاه ص ٥٣٠

إن تاريخ العالم إذا كان عليه أن يقدم أنموذجا متماسكاً وذو معنى وشاملاً، فإنه لا يستطيع ـ كما أشار كارل ماركس ـ أن يتجنب المقدمات[٦٧١]، وهذه المقدمات يمكن أن تصنف من حيث العموم إلى مثالية أو مادية.

فأما الصنف الأول فيمكننا أن نذكر منه فكرة اللورد اكتون عن الحرية «كخيط مركزي لكل التاريخ»[٦٧٢]، أو آراء الكتاب المسيحيين المحدثين، مثل كرستوفر داوسن أو هربرت بترفيلد الذين يرون أن العامل الموحد في التاريخ هو صنع الإرادة الإلهية[٦٧٣]، غير أن مثل هذه الآراء هي اليوم أوسع انتشاراً بين رجال الدين ومفكريه[٦٧٤]، منها عند المؤرخين المحترفين الذين تسود فيهم نزعة الأخذ بموقف مادي واسع، بمعنى ان موضوعهم الأساس هو صراع الإنسان مع محيطه، وهذا هو موقف وليم ماكنيل الذي يرى، فيما يظهر، أن التقدم التقني (في الزراعة وشؤون الحرب الخ) هو العامل الأساسي في التطور البشري، وأن ج.هـ بلومب قد ذكر بصراحة أن «التقدم المادي للبشرية» هو «الوجه الوحيد لقصة الإنسانية، الذي يجعل لها معنى ويعطي آمال الناس لبعض الأسس الضعيفة»[٦٧٥]

---

(٦٧١) انظر: ماركس ـ انجلز» الايديولوجيا الالمانية» ص ٤٧

(٦٧٢) انظر كوج «التاريخ والمؤرخون في القرن التاسع عشر» (الطبعة الثانية ١٩٥٩ ص ٣٦٠)

(٦٧٣) انظر: داوسن «التقدم والدين» (١٩٢٩)، «الدين والثقافة» (١٩٤٨) «حركية التاريخ العلني» الذي أشرف على طبعه ج.ج. مولوي (١٩٥٧)، بترفيلد «المسيحية والتاريخ» (١٩٤٩).

(٦٧٤) مثل: ماريتان «حول فلسفة التاريخ» (١٩٥٩)، بولتمان «التاريخ والإيمان بالآخرة، (١٩٥٧)، نيبور «الطبيعة ومصير الانسان» (جزءان ١٩٤١)، «الإيمان والتأريخ» (١٩٤٩)، لوويت «المعنى في التاريخ» (١٩٤٩) وكتاب جاسبرس الذي أشرنا إليه في هامش ٦٦٩ لها أصول التأريخ وهدفه، الترجمة الانكليزية ١٩٥٣)

(٦٧٥) انظر: بلومب «حيرة المؤرخ» ص ٣٢ في الكتاب الذي أشرف على طبعه، الازمة في الانسانيات» (١٩٦٤) والمقدمة العامة في بداية كل مجلد من سلسلة «تأريخ المجتمع البشري» الذي أشرف على طبعه بلومب.

لا ريب في أن سيادة التفسير المادي للتاريخ البشري يرجع بعضه إلى التأثير الشامل للماركسية: ولعله بالإضافة إلى ذلك مدين ببعض الشيء إلى أثر الأركيولوجيا وما قبل التاريخ وإصرارها على أهمية المعرفة البشرية كمصدر عام للحقيقة التاريخية، وإلى التأكيد السائد على التاريخ الإقتصادي والاجتماعي، دون التاريخ السياسي[٦٧٦]، غير أن السبب الرئيسي لرواج قبولها قد يكون مجرد قابليتها الملحوظة في الكشف عن الحقيقة، فالتفسير المادي، كما أشار ماركس،[٦٧٧] لا يقتصر على إحلال «مقدمات واقعية» محل «مقدمات تعسفية»، ولكنه أيضاً يؤكد على المظاهر الموحدة في التاريخ البشري.

إن تركيب تاريخ للعالم قائم على الحوادث السياسية يميل إلى الاهتمام، كما قال سيزواوهي «بالظواهر التي تفرق الثقافات الشخصية»[٦٧٨]، أما التفسير الذي يجعل اهتمامه الأساسي نمو سيطرة الإنسان على محيطه، فإنه يفترض مبدأ منظماً عاماً لكل الإنسانية، كما أنه يثبت للتقدم والوجهة معياراً يمكن قياسه، وبدونه يصبح التاريخ العالمي ـ أو على الأقل للأكثرية العظمى من الناس ـ لا معنى له، وهو أيضاً يزود المؤرخ بمعيار التقرير ما هو مهم وما هو غير مهم، من الصورة الكونية، وذلك من أجل اختيار الحقائق والحوادث الخاصة التي ينبغي أن تدخل. وهو، على الأخص، ينقل التأكيد من الحوادث على المستوى القومي أو المحلي، والتي يقتصر تأثيرها على شعب واحد أو مجموعة اثنولوجية واحدة، إلى الحركات الواسعة، كالثورة الزراعية في العصر النيوليثي مثلاً، والتي تشمل كل الجنس البشري. وقد افترض كارل

---

(٦٧٦) إن أثر الاربكيولوجيا (والماركسية) واضحتان في كتابات ف. جوردون جايلد وخاصة كتابه «ماذا حدث في التأريخ» (١٩٤٢)

(٦٧٧) «الايديولوجيا الالمانية» ص ٤٢

(٦٧٨) انظر: أوهى «نحو تاريخ مقارن وموحد للثقافة الانسانية مع إشارة خاصة إلى اليابان» ص ١٩٧ المنشور في «الندوة العالمية عن تاريخ الاتصالات الثقافية الشرقية والغربية» (١٩٥٩).

جاسبرس، مثلاً، «حقبة محورية» يحدث فيها اختراق تاريخي حاسم في الأحوال الأساسية للحياة والفكر في كافة مدنيات العالم الكبرى في نفس الوقت[٦٧٩].

غير أن الافتراضات التي يقوم عليها مثل هذا البناء من التاريخ العالمي، هي أقل وضوحاً مما يفترض أحياناً، والراجح أنه لا يوجد من يناقش حقيقة أن الجنس البشري، كجنس، هي واحدة أساسياً في كل مكان. غير أن المسألة التي تتصل بها، كما أشار بودو وتهوف، هي فيما إذا كان هذا يصح على الإنسان ككائن اجتماعي وتاريخي[٦٨٠]. يضاف إلى ذلك فكرة أن للتاريخ العالمي غاية ووجهة وهدف، هي تقليد غربي خاص، وأن من المعروف جيداً أن عدداً من كبرى مدنيات العالم اتخذ وجهة مخالفة حيث كانت ترى أن معنى وغاية الوجود الإنساني يقعان خارج التاريخ.[٦٨١] ثم إن مما يثير التساؤل أيضاً، ما قاله ستافريانوس: «إن قصة الإنسان منذ أول بدايتها كانت لها وحدة أساسية، ينبغي أن تلاحظ وتحترم»[٦٨٢]. ولا ريب في أن كل الجماعات البشرية في كل مكان، تثيرهم منذ البداية الحاجة إلى التعامل مع الحقائق المادية للحياة، غير أن هذا أساس هزيل للافتراض بأن تطورها التاريخي هو عملية موحدة منفردة، أو أنه يمكن أن تجعل كذلك. وكما أشار ترويلتش منذ عدة سنوات أن الكلام عن نقاط الاحتكاك بين حضارات مختلفة وجماعات ثقافية مختلفة، هو شيء يختلف عن أمر الافتراض بأن تاريخها مرتبط بروابط سببية حقيقية، يجعلها أجزاء فرعية من عملية تاريخية واحدة[٦٨٣]. وقد أخذ ماركس نفسه بالفكرة القائلة: «إن وحدة التاريخ العالمي لا تأتي إلى الوجود إلا تدريجياً، وفي مرحلة متأخرة نسبياً كنتيجة للتفاعل وتقسيم العمل

---

(٦٧٩) انظر: جاسبرس: المصدر المذكور آنفاً (١٩٤٩) ص ١٩-٢٠

(٦٨٠) انظر: ويستهوف «اسس لتأريخ المسيحية القديم» (١٩٧١ ص ١٩)

(٦٨١) انظر: ويدجيري «تفسيرات التأريخ من كونفوشيوس إلى توينبي» (١٩٦١)

(٦٨٢) «العالم حتى سنة ١٥٠٠» (١٩٧٠) ص ٤

(٦٨٣) ترولتش «مجموعة الكتابات» ج ٣ (١٩٢٠) ص ٦٠٩

بين الأمم» وهذا هو ما ينقل التاريخ ـ أي تاريخ الأمم المتفرقة ـ إلى تاريخ عالمي[٦٨٤].

ولكن إذا سلمنا بأن التاريخ لا بد أن يصبح بالتدريج عملية تاريخية واحدة، فإنه ستظهر مشاكل منها المشكلة المألوفة التي لفت زوكوف، مع آخرين، الأنظار إليها، وهي أنه حتى لو كان خلال المراحل الاقتصادية يوجد تطور في شكل الإنتاج، فإن هذا التقدم «ليس من الضروري أن يسلك طريقاً مستقيماً[٦٨٥]»، ولهذا السبب فإن المؤرخين السوفييت، شأن معظم المؤرخين الأوربيين والأمريكيين الآخرين، لجأوا إلى التقسيم الأوربي العريض للتاريخ «القديم» و «الوسيط» و «الحديث» باعتباره خطة لجمع وتنظيم الحوادث[٦٨٦]، ولكن قيمة هذا التخطيط هي مثار جدل شديد حتى بالنسبة إلى أوربا[٦٨٧]، أما إمكانية تطبيقه على آسيا وإفريقية فهو مثار تساؤل أكبر، والحق أن معظم مؤرخي آسيا الكفوئين قد رفضوه[٦٨٨]، ثم إنه ليس من الواضح كما يدعي المدافعون أحياناً، عن أن وزن الأدلة يسند النظرة «الرابطة والموحدة» عن تاريخ العالم» من حيث أن التفاعلات التي تمر بأبعاد واسعة نسبياً حتى في الأزمنة السحيقة في القدم، تكفي لجعل التاريخ البشري كلاً واحداً، وإن كانت مهلهلة الوضوح، وأبرز مدافع عن هذه الفرضية

---

(٦٨٤) انظر «الايديولوجيا الالمانية» ص ٥٨ حيث يذكر ماركس المثل المشهور لماكنة اخترعت في انكلتره» وحرمت عددا لا يحصى من العمال في الهند والصين من الخبراء وأدت إلى قلب شكل الوجود في هاتين الامبراطوريتين» وبذلك «أصبحت حقيقة في التأريخ العالمي».

(٦٨٥) «تحديد الحقب في التأريخ العالمي» ص ٧٦ من محاضر المؤتمر الحادي عشر (١٩٦٠) المجلد الاول.

(٦٨٦) المصدر المذكور آنفاً ص ٨٤

(٦٨٧) لقد تساءلت عن قيمتها في عدة مناسبات، مثلاً في كتابي «التأريخ في عالم متغير» (١٩٥٥ ص ٥٧-٦١)

(٦٨٨) انظر بوليبانك «التأريخ الصيني وتأريخ العالم» (١٩٥٥) ص ١٦-١٧

العامة هو و. هـ ماكنيل[٦٨٩]، غير أن ماكنيل نفسه اضطر إلى الاعتراف في أول كتابه بأن الثورة الزراعية النيوليثية التي يُدّعى انها بدأت في الشرق الأوسط، ثم امتدت إلى أوربا والهند والصين وأجزاء من أفريقية، ربما كانت أقل من أن تكون كونية، وأن الامريكتين وآسيا المدارية وإفريقية الغربية، ربما شهدت دخول الزراعة بصورة مستقلة[٦٩٠]، وبعبارة أخرى إن الأدلة الحالية تدل على أنه ما دعاه ماكنيل «النظرة المقطعة المجموعية إلى ماضي البشرية» لا يمكن رفضها كلياً[٦٩١]، ولا يستطيع أحد أن ينكر مثلاً وجود علاقات وتفاعلات منذ أزمنة قديمة بين الصينيين وشعوب البحر الأبيض المتوسط، مما أوضح نيدهام بصورة خاصة أهميتها[٦٩٢]. غير أن هذه العلاقات كانت شواذاً وليس قاعدة، وأن تطور كل من الصين وبلاد البحر الأبيض المتوسط سلك عبر القرون طرقاً مستقلة. فإذا أردنا أن نرغمها على الدخول في قالب واحد، فالراجح أن التركيب الناتج سيؤدي إلى الإضرار بالحقيقة التاريخية.

والاعتراض العام الآخر على «التفسير الانتشاري لتاريخ العالم - أي على الفكرة التي ترى خطأً موحداً، كانتشار الثقافة أو المبتدعات الثقافية، من

---

(٦٨٩) انظر مساهمته في كتاب «حركات جديدة في دراسة وتدريس التأريخ» (١٩٧٠) ص ٢٤

(٦٩٠) «تأريخ عالمي» (١٩٦٧) ص ١ ويضيف ماكنيل «إن هذا غير مؤكد» ويكشف كلام ماكنيل عن تحيزه، إذ من الواضح أنه على أساس تعليلاته الخاصة يكون من الصحيح أيضاً وصف «الهجرات والاقتباسات» التي يقوم عليها كل حديثه، غير أنه يعترف بأن «قليلاً منها يمكن أن يعيد بناءها العلماء المحدثون باعتبارها «غير مؤكدة» أما وقد قلنا هذا فقد يجدر أن نضيف أن عواطفي مع ماكنيل. غير أنه صحيح أيضاً إذا كان الدليل، كما يعترف ماكنيل، غير قاطع بأن أي حكم من هذا النوع هي ليست باكثر من متأرجحة، وأنها أساس ضعيف لتفسير كامل لتأريخ الانسانية.

(٦٩١) في الحقيقة أن الاتجاه السائد بين ما قبل المؤرخين هو مناقشة ورفض النظرية الانتشارية لاصول المدنيات. انظر: دانيال «المدنيات الاولى» (١٩٦٨)

(٦٩٢) إنني أشير طبعاً إلى كتابه العظيم «العلم والمدنية في الصين» (٤ أجزاء ١٩٥٤-٧) وهو أحد الاعمال البارزة في البحث التاريخي في فترة ما بعد الحرب.

مركز واحد أو أكثر ـ هو تضخيمها الغائي، وخطر أي معالجة من مثل هذا النوع هو، كما كتب مرة ف.م. بوويك، ميلها الذاتي إلى ترتيب الماضي «كعملية تكون فيها اهم الأشياء هي التي يجعلها الحاضر أيسرها ملائمة» أو التي يبدو أن لها علاقة مباشرة بالحاضر[٦٩٣]، وهي بصورة خاصة تنظر إلى التاريخ كعملية تقدمية تؤدي بمراحل إلى المعاصر، ولما كان العالم المعاصر قد شكله الغرب إلى حد كبير، فإن هذا يؤدي إلى تمركز أثنولوجي قوي، وإن كان أحيانا غير ملحوظ، يدور حول الاعتقاد بأن الأشكال الاجتماعية التي نمت في أوربا (بما في ذلك روسيا) وأمريكا الشمالية خلال القرن الحالي، هي إلى حد ما «الذي كان يعمل من أجله التاريخ». غير أن «العالم الواحد» اليوم، الذي شكله وأقامه الغرب، قد يصبح، فيما نعلم، غير دائم أو انتقالي كالعالم الهلنستي أو المملكة الوسطى التي ظن المؤرخون الكونفوشيوسيون أنها «قمة» التاريخ، وعلى أي حال فإن نظرة التاريخ العالمي الذي يكون «ظهور الغرب» موضوعه المركزي كما ارتأى و.هـ. ماكنيل، لا ينتظر أن يعتبرها المؤرخون في الأرجاء الأخرى من العالم الكلمة النهائية[٦٩٤].

تهدف هذه الملاحظات النقدية الإشارة إلى بعض أسباب تشكك عدد متزايد من المؤرخين اليوم في الفرضيات الفكرية التي تقوم عليها معظم المحاولات الحديثة لكتابة تاريخ العالم، فهم يرون أن تاريخ العالم يهتم بنقاط الاحتكاك والعلاقات المتبادلة، وأنه لا يدعو إلى إعادة تركيب يجمع كل الماضي، وإنما يقوم على دراسة عمليات نمو المجتمع البشري في بيئات مختلفة ومدنيات مختلفة، وهم يرون أن محاولات تنظيم كل التأريخ لمعروف واستخلاص تعاقبات زمنية، هي غير ناضجة وسابقة لأوانها، لأنه لم يتم حتى الآن إلا القليل جداً من التعمق في فحص الأوجه الخاصة أو المشاكل،

---

(٦٩٣) انظر: بوويك «الحياة المسيحية في العصور الوسطى» (١٩٣٥) ص ٥

(٦٩٤) انظر: ماكنيل «ظهور الغرب، تاريخ للمجتمع البشري» (١٩٦٣) وهذا لا ينفي النوعية المثيرة لهذا الكتاب الرائع.

وبالإضافة الى ذلك فإن فكرة «الخط العام» الذي يربط تاريخ العالم نفسه، إنما هي مسفهة وقد أسيء إدراكها، وقد دعى راغافان اكثر المؤرخين إلى «نبذ النظرة الموحدة للمدنية» وإلى «قبول المجموعية التي لا تصغر للمدنيات»[٦٩٥]، وأكد ساتيش جاندرا على الحاجة إلى «ترك فكرة المركز والظلال» ـ سواء كان هذا المركز مقروناً بواشنطن أو موسكو أو بكين ـ وإحلال «فكرة النمو المتعدد المراكز للمدنية البشرية»[٦٩٦].

وهذا يتضمن أن مادة تاريخ العالم، هو ليس تعاقب مدنيات كما جاء في القول المشهور ـ للورد أكتون ـ «تبعاً للزمن والدرجة التي ساهمت فيها من أجل مصالح الإنسانية[٦٩٧]». وإنما دراسة الاختلافات بين مختلف البلاد والمناطق والمدنيات، وكذلك دراسة تفاعلاتها. وعندما ينظر إلى الماضي بمنظار عالمي السمة فإن التاريخ لا يصبح كما قال ر. ف. وال[٦٩٨]. «دراسة حقائق، وإنما يصبح دراسة علاقات متداخلة: ثقافية وإجتماعية وتجارية ودبلوماسية ودينية». وقد ارتأى ي. هولزل أن ما هو الضروري لفهم أن تاريخ العالم هو ليس «أفكاراً تضخيمية» تشمل كل التاريخ المعروف، وإنما هي بحث خاص واضح «يتعلق بتثبيت علاقات تاريخية، مادية بين القارات[٦٩٩]».

إن دراسة تاريخ العالم بهذا المعنى لا تزال في بدايتها. ونظراً لكونها تنفذ إلى الماضي من زاوية تختلف عن الأنواع الأخرى من التاريخ، فهي تقطع

---

(٦٩٥) انظر: اير ص ١٩ في كتاب «الحاجز الزجاجي بين آسيا وأوربا» الذي أشرف على طبعه اير (١٩٦٥)

(٦٩٦) انظر ساتيش جاندرا «ملاحظة حول لا مركزية التأريخ» ص ٤، ١٢، ١٩ لمقال مكتوب على الآلة الطابعة وهي مقالة أعدها الاستاذ جاندرا خصيصاً للمشروع الحالي وأود أن أعبر عن شكري لملاحظاته القيمة.

(٦٩٧) انظر: اللورد أكتون «محاضرات عن التأريخ الحديث» (١٩٠٦) ص ٣١٧

(٩٦٨) انظر «فتوح جديدة. آسيا» ص ٣٠٢ في «طرق جديدة في التأريخ» (ملحق التايمس الأدبي ١٩٦٦)

(٦٩٩) انظر: هولزل: «الافكار والايديولوجيا» (١٩٦٩) ص ٨١

الخطوط التي تتبعها تلك الأنواع. إنها تسأل أسئلة جديدة ـ وعلى سبيل المثال، عن العمليات التي تنتقل بموجبها الأفكار والمخترعات والمنتوجات، بين مختلف أقاليم العالم، وهذه الحقيقة ذاتها معناها أنها تحتاج إلى معالجة جديدة، كما أنها تحتاج إلى تحريك مجموعة المادة والمعرفة، التي أهملها من حيث العموم، المؤرخون الذين يبحثون في منطقة معينة، أو قارة مفردة.[٧٠٠]، إن تاريخ العالم بمضامينه المعاصرة، هو ليس تركيباً لحقائق معروفة أو وضع تواريخ مختلف القارات أو الثقافات جنباً إلى جنب، مرتبة بشكل من النسق تبعاً لأهميتها النسبية، وإنما تاريخ العالم هو بحث عن الروابط والصلات عبر الجبهات السياسية والثقافية. إن اهتمامها ليس بالتطورات في الزمان مع هدف التاريخ ومعناه، وهي اهتمامات غربية لا تشارك فيها في أغلبها الثقافات غير الغربية، كلا وإنما اهتمامها بالمشاكل الدائمية التي واجهت البشرية، في كل مكان، وبردود الفعل المختلفة عليها. وهذا في نظر عدد متزايد من المؤرخين اليوم هو مادة تاريخ العالم، وقد نقل اهتمامهم، كما سنرى[٧٠١]، من النمو الخطوطي، ومن الخيط المزعوم مروره خلال التاريخ منذ بدايته حتى الآن، ووجهت هذا الاهتمام إلى دراسة مقارنة لمؤسسات الناس وعاداتهم وأفكارهم ومفترضاتهم في كافة الأزمنة والأمكنة.

---

(٧٠٠) من الطبيعي أن توجد شواذ، وخاصة أن مقداراً كبيراً قد كتب عن دور الاسلام كوسيط خاصة في نقل العرب الفكر الاغريقي والعلم الاغريقي إلى الغرب. انظر أيضاً هودسن «أوربا والصين. وعلاقاتها حتى سنة ١٨٠٠» (١٩٣١)

(٧٠١) راجع فقرة ٣٩٦.

فلسفة التاريخ وما وراء التاريخ

إن الحدود ضيقة ومائعة بين تاريخ العالم باعتباره قصة الإنسانية من أوائلها المبكرة إلى الوقت الحاضر، وبين «فلسفة التاريخ» بالمعنى الذي استعمل فيه هذا التعبير عند كل من فولتير وهيجل[٧٠٢]. وقد رأينا أن كل محاولة لتفسير مجرى ومعنى تاريخ العالم، يتضمن معياراً ما للحكم ونظرة فلسفية إلى الماضي، وأن ماركس نفسه وصف الشيوعية كحل «لسر التاريخ»[٧٠٣]. ومع هذا فمن الضروري فقط أن نقارن كتاباً مثل كتاب «دراسة التاريخ» لارنولدتوينبي، بأمثلة معاصرة من كتابة تاريخ العالم (مثلاً كتاب «العالم حتى سنة ١٥٠٠» لمؤلفه ل. س. ستافريانوس) لنرى أنه توجد فروق واسعة جداً في الموقف وفي طريقة البحث، ففلاسفة التاريخ أكثر اهتماماً بالنظرية منهم بالحقيقة، وقد استعملوا التركيب السفلي القائم على الحقائق، وأحياناً بتتابع، لترمز وتصور نظرية عن معنى طبيعة الإنسان ونموه غير أن كتاب

---

(٧٠٢) لعله لا حاجة إلى القول أن القسم الثاني لا يتعلق بمسألة نظرية المعرفة أو طريقة بحث او طبيعة المعرفة التأريخية «وهي التي وصفت أحياناً بكونها «نقدية» مقابل فلسفة التاريخ «التأملية» «إن هذه الاسئلة في الواقع أكثر تعليقاً بالتأريخ منها بالمؤرخين، وإن بول ريكور بحث مثل هذه الدراسة في الفصلين الأولين عن «الفلسفة» وخاصة في الفقرة (أ ـ ٣) «نظرية المعرفة في العلوم التاريخية» وفي الفقرة (٣) «الانسان والحقيقة الاجتماعية» انظر أيضاً الكتب المشار إليها أعلاه هامش ١٧٥. ومعظم كتب المختصرات تبحث باختصار (وبصورة غير كافية) في فلسفة التأريخ «التأملية». أما الكتب الحديثة الأكثر تخصصاً فهي بقدر ما تصل إليه معرفتي ليست كثيرة جداً، ولكن انظر: «فلسفة التأريخ في زمننا» الذي أشرف على طبعه مايرهوف (١٩٥٩) القسم الرابع (أما الاقسام التي قبله فهي تبحث عن طرق البحث بالدرجة الاولى) باجبي «الثقافة والتأريخ» (١٩٥٨) كاهلر «معنى التاريخ» (١٩٦٤)، «مشاكل المدنية» أشرف على طبعه أندرلي (١٩٦٤)، داوسن «حركة تأريخ العالم» (أشرف على طبعه ج.ج.مولوي (١٩٥٧)، مازليش «سر التأريخ» (١٩٦٦) وانظر أيضاً المؤلفات المذكورة أدناه هامش ٧١٥ عن فلسفة توينبي في التأريخ.

(٧٠٣) ماركس: «مخطوطات اقتصادية وفلسفية في سنة ١٨٤٤» (لندن ١٩٧٠) ص ١٣٥.

تاريخ العالم، من جهة أخرى، استعملوا الأفكار النظرية مثل انتشار الثقافة وتبدل أشكال الإنتاج، كوسيلة إلى غاية. أي كروابط تبدو لهم مرضية جداً عند محاولة دراسته، وتوضح سلسلة الحوادث التي يحاولون ربطها ببعضها.

إن فلسفة التاريخ ـ أو ما يسمى أحياناً «ما وراء التاريخ»[٧٠٤] ـ هو موضوع لا يرغب فيه اليوم المؤرخون (وإن كان جيل علماء الدين يرغبون فيه) ولا ريب في أن أظهر الميول المعاصرة هو ميل المؤرخين لأبعاد فلسفة التاريخ باعتبار أنها غير ذات علاقة بعملهم واهتماماتهم، ولعل من المهم أن أقوى الغزوات في هذه الجبهة في الأزمنة الحديثة لم تأت من المؤرخين، وإنما جاءت من علماء الاجتماع أمثال كرويبر وسوروكين[٧٠٥]، وبقدر ما أعلم، لم تظهر بعد اكتمال كتاب توينبي «دراسة في التاريخ» في سنة ١٩٦١ أية محاولة تقارن في سعتها به، من قبل أي مؤرخ لتفسير جوهر ومعنى قصة البشرية، وبقدر ما يستطيع المرء الحكم على الاتجاهات الحاضرة، لا يؤمل أن يظهر شيء من ذلك في المستقبل القريب[٧٠٦]، وفي الوقت الحاضر تحتفظ «فلسفة تاريخ» واحدة بحيويتها وقدرتها على كشف الحقائق، هي طبعاً الماركسية، وقد رأينا من قبل[٧٠٧]، أن الماركسية قوة فكرية قوية لا في

---

(٧٠٤) يقول أ. بالوك (فيما نقله عنه مايرهوف في المصدر الآنف الذكر (١٩٥٩) ص ٢٩٢) إن تعبير «ما وراء التاريخ» استعمله ا. برلين، غير أني لم أستطع تحديد مصدره. وقد بحثه داوسن (المصدر الانف الذكر) (١٩٥٧) ص ٢٨٧ـ٢٩٣)، كما استعمله توينبي «دراسة التأريخ» مجلد ١٢ (١٩٦١) ص ٢٢٧ـ٢٢٩

(٧٠٥) انظر: كروبير «انتشار نمو الثقافة» (١٩٤٤) و «طبعة الثقافة» (١٩٥٢)، سوروكين «الحركة الاجتماعية والثقافية» (طبعة منقحة في مجلد واحد ١٩٥٩)، انظر كوويل «التأريخ والمدنية والثقافية: مقدمة لفلسفة بترو سوروكين التأريخية والاجتماعية»، (١٩٥٢)

(٧٠٦) لعل أقرب معالجة هي دراسة فوجيلين «النظام والتاريخ» الذي ظهرت منه ثلاثة أجزاء في سنة ١٩٥٦ـ٥٧ وظهر الجزء الرابع في سنة ١٩٧٥. أما عن مقياس أصغر فانظر أعمال دييز ديل كورال «اضطراب أوربا» (١٩٥٤ وترجمته الانكليزية ١٩٥٩)، «والعالم الجديد» (١٩٦٣).

(٧٠٧) انظر أعلاه ص ١٤٨، ١٥٦، ١٧٦ـ٨/١٨٠

البلاد الشيوعية فقط، وإنما في آسيا أيضاً، وإن أثرها في الغرب اللاشيوعي لا يقل قوة. وإن قليلاً من الكتاب البارزين، حتى بين أولئك الذين لا يتفقون مع تحليله، لم يفلحوا في دفع الجزية للأثر المزروع لفلسفة ماركس في التأريخ. ويقول اشعيا برلين: «إن الماركسية هي أكثر النظريات الاجتماعية الكبرى في التاريخ شجاعة وأذكاها»[٧٠٨]، ومع أن اللاماركسيين وأعداء الماركسية قد يترددون في قبول حقيقة أنه يصعب إنكار أن الماركسية هي النظرية المتماسكة الوحيدة عن تطور الإنسان في المجتمع، وهي بهذا المعنى الفلسفة الوحيدة للتاريخ التي تمارس تأثيراً ملحوظاً على عقول المؤرخين اليوم، ولا يعني ذلك أنها تكون عقيدة، أو يجب أن يتاح لها أن تكون عقيدة، وقد كان ماركس في بعض الأوجه أقل الكتاب دوجماتيكية، وأكثرهم مرونة[٧٠٩]، لقد كان يدرك جيداً ولعله كان أكثر إدراكاً من بعض الماركسيين الذين فصل نفسه عنهم، بأن المعرفة التاريخية التي كان يضطر إلى الأعتماد عليها، كانت لا تزال ابتدائية نسبياً، وكان لا يكل، مع تأكيد كبير أحياناً منذ كتاباته الأولى قبل سنة ١٨٤٨، إلى مراسلاته في أواخر حياته، من تكرار القول بأن المشاكل الحقيقية لا تبدأ إلا عندما تتواجه نظرياته مع الأدلة التاريخية، وهو لا يعني بذلك أن على المؤرخين البحث عن دليل لإسناد نظرياته (الدليل التاريخي يمكن أن يستخدم لتأييد أية نظرية) وإنما لفحصها أو لتوجيهها عند الضرورة[٧١٠]. إن ثبات الماركسية كفلسفة

---

(٧٠٨) برلين: «القدرية التأريخية» (١٩٥٤) ص ٧١ ويشبهه هـ. بترفيلد «التاريخ والعلاقات البشرية» (١٩٥١) ص ٦٦-١٠٠ حيث كتب بحماس عن التاريخ الماركسي في الوقت الذي هاجم تبسيطات «الشيوعية العمية»، كما يفعل المؤرخون الشيوعيون.

(٧٠٩) لا حاجة إلى القول بأنه ليس من غرضي أن أبحث هنا الماركسية أو الماركسية التأريخية، وقد يكون خروجا عن الصدد الاشارة إلى الكتب العامة عن الموضوع، وكل ما أريده وصف بقدر ما يمكن من الحقائق والاختصار لاثرها اليوم الفلسفة تأريخ. وآمل أن يمكن عمل ذلك دون الدخول في المجادلات المؤيدة للماركسية أو المعارضة لها.

(٧١٠) انظر أعلاه ص ٣٤، ٤٠

مقبولة للتأريخ حتى في البلاد غير الشيوعية لا يظهر حيويتها الفكرية فقط، وإنما يظهر أيضاً نجاحها في الصمود أمام هذا الاختبار، غير أن من الواضح أيضاً أنه لو أن ماركس كتب كتبه اليوم لصاغها بتعابير مختلفة، نظراً لما يتوفر الآن من أدلة كثيرة، حيث إن المعرفة التاريخية ازدادت مائة مرة عما كانت عليه في أيام ماركس، بالإضافة إلى مثل هذا الازدياد في التحليل الاجتماعي والتعمق السيكولوجي، ومن الواضح لكل الماركسيين وغير الماركسيين أن أية فلسفة ماركسية في التاريخ ينبغي أن تأخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار، وفي نفس الوقت ما علينا إلا أن نكرر مع ي.م.زوكوف القول بأن الفلسفة الماركسية في التاريخ تقتصر على وضع - والواقع أنها فقط تدعي وضع - «إتجاه عام» وإنه لا يستطيع أي عالم في التاريخ أن يكتفي بهذا النموذج العام وحده»[٧١١]، وهذا ليس بنقد لماركس، كما أنه ليس برفض الحقيقة وقواعد النمو الاجتماعي - وإنما هو مجرد اعتراف بالحاجة إلى تقديم مرحلة جديدة من التنقية والعقلانية التي أصبحت ضرورية بفضل تقدم العلوم الاجتماعية (بما في ذلك التاريخ) - والذي أعطاه ماركس نفسه دافعاً قوياً.

ينبغي أن تكفي هذه الكلمات القليلة كمؤشر إلى مكان الماركسية كفلسفة تاريخ وقوتها الاستمرارية في العالم المعاصر، وعندما نعود إلى محاولة ما بعد الحرب الإبداعية الوحيدة، أو قد يكون الأصح بعد مراعاة اعتماده على شبنجلر، المحاولة شبه الإبداعية، لصياغة فلسفة للتاريخ، فمن الضروري أن نذكر كلمات قليلة عن كتاب «دراسة التاريخ العظيم الذي أشغل حياة أرتولدتوينبي وكان له رواج هائل بين سنتي ١٩٤٥ و ١٩٥٥[٧١٢]، أما اليوم فقد أصبح واضحاً أن أثره قد ولى، وقد تجرأ أحد النقاد على القول

---

(٧١١) «تقسيم الحقب في التاريخ العالمي» ص ٨٢ في تقارير المؤتمر الدولي الحادي عشر للعلوم التاريخية (١٩٦٠) المجلد الأول.

(٧١٢) توينبي «دراسة للتأريخ» (١٢ مجلداً ١٩٣٤-١٩٦١)

بأنه: «سيكون مجرد طرافة خلال العشرين أو ثلاثين سنة»[٧١٣]، ويبدو بعد إعادة النظر إلى كتاب توينبي أن شعبيته في الغرب كانت انعكاساً لقلق واضطراب قطاع من المجتمع الغربي في لحظة حرجة خاصة في التاريخ (وليس من قبيل الصدف أن يصدر المجلد الذي يبحث في «مصائر المدنية الغربية» في سنة ١٩٥٤ وأن أثره ذهب مع الفترة التي استدعته.[٧١٤]).

استقبل المؤرخون كتاب توينبي بالسلبية منذ البداية[٧١٥]، ففيما يتعلق بتعلقه بالخطأ العملي التطبيقي والحذف، كان انتقادهم بجانب هذه النقطة إلى حد كبير. وليس أسهل على الاختصاصيين، كما أشار إلى ذلك توينبي في بداية مشروعه، من تشخيص الأخطاء واكتشاف المواضع التي تجاوز خلال رحلته الطويلة عبر الزمان والمكان، مناطقها الصغيرة[٧١٦].

والتهمة الحقيقة الموجهة إلى توينبي هي النقص البيِّن في وضوح التصور، مما يفقد الكتاب قيمته العملية. وقد كتب أحد النقاد: «لم يحدث قط أن مثل هذا التركيب المعماري الضخم قام على مثل هذه الأسس النظرية الضعيفة»[٧١٧].

---

(٧١٣) مازليش: المذكور آنفاً (١٩٦٦) ص ٣٦٣

(٧١٤) يجدر بالملاحظة أن الاجزاء الستة الاولى من كتاب توينبي صدرت بين سنتي ١٩٣٤-١٩٣٩ ولم تلق اهتماماً كبيراً خارج الأوساط العلمية، وأن شعبيتها بعد سنة ١٩٤٥ لا ترجع إلى تبدل الوضعية العالمية فحسب، وإنما ايضاً إلى ظهور المجلد الأول من «المختصر» اللامع الذي قام به سمرفيل سنة ١٩٤٦ (مجلدان ١٩٤٦-١٩٥٧)

(٧١٥) كتبت كتب كثيرة «أحصى توينبي نفسه معظمها في الجزء الثاني عشر ص ٦٨٠-٦٩٠) ويكفي أن نذكر منها المجموعتين اللتين شارك في كل منهما عدد من الكتاب وهما: «توينبي والتأريخ» أشرف على نشره م. ف اشلي مونتاجو (١٩٥٦) و «هدف تأريخ توينبي: تقدير مقارن» أشرف على طبعه ي. ن. جارجان (١٩٦١) وكذلك تحليل و. ف اندرلي «نقد توينبي» (١٩٥٨).

(٧١٦) المجلد الأول ص ٤

(٧١٧) ا.س.هوك: اقتبسه توينبي (المجلد ١٢ ص ٦٤٥ انظر مازليش: المذكور آنفا (١٩٦٦) ص ٣٧٢.

فقد كانت تقنيته قائمة على الاستعارات الأدبية بدل التحليل العلمي الدقيق، وهذا طبعاً لا يعني انكار بصيرته أو إلهامه أو التأثير المحرر لهجومه القاتل على الكتاب المحترفين الفريسيين المتظاهرين بالورع الكاذب «في عالم التأريخ» وهي مع هجومه الأول والعنيف على النظرة التي تجعل من أوربا مركزاً (رغم أن كل نظرته للتاريخ تدخل في زيغ مركزية أوربا التي يهاجمها) ربما ستبقى أبرز ما يميزه[٧١٨]. يذكر توينبي المؤرخين الذين ضلوا في متاهات التخصص إلى الحاجة لنظرة شاملة إلى كلية التاريخ البشري، وهذا إنجاز يستحق كل تقدير، غير ان هذا ليس فيه ما يضيف إلى فلسفة التاريخ بالمعنى الدقيق للتعبير. ويعرض توينبي بدلاً من ذلك محاولة بطولية، وإن تكن قيادتها مغلوطة، لتأريخ كوني ملتف بكساء مرقع من الميتافيزيكية»[٧١٩] وكما قال م.م بوستان «والذي يظهر من ذلك هو ليس فلسفة جديدة للتـأريخ، وإنما فلسفات متعددة متلفعة ومحجبة[٧٢٠]». ومقارنته بماركس إن كان بالإمكان القيام بهذه المقارنة، لن تكون أكثر توهجاً.

كتب باجي يقول[٧٢١] «لقد قام توينبي بخدمة سيئة كبيرة للدراسة المقارنة للمدنيات وحاول أن يزري بكل المشروع بمد بحوثه بأسلوب غير علمي وغير مدرك»، ومع هذا فيمكن القول بأن المؤرخين إذا كانوا قد أشاحوا بوجههم عن ما وراء التاريخ في الوقت الحاضر، فإن ذلك لا يرجع بالدرجة الأولى إلى هذا السبب أو الى الشكوك النظرية حول مدى تطبيقها مما عبر عنه كتاب من أمثال ك .ر. بوبر[٧٢٢]، وانما ترجع الاشاحة إلى أن اهتماماتها

(٧١٨) انظر: توينبي «العالم والغرب» (١٩٥٣)

(٧١٩) مازليش: المصدر الآنف الذكر (١٩٦٠، ص ٣٧٥)

(٧٢٠) بوستان: «الحقيقة والعلاقة. مقالات عن طريق البحث التأريخي» (١٩٧١) ص ١٤٩

(٧٢١) باجي: المصدر الآنف الذكر (١٩٥٨) ص ١٨١

(٧٢٢) بوبر «فقر التأريخية» (١٩٤٤-٤٥، ١٩٥٧)، ويساويها تقريباً في الصنف مهاجمات ا. برلين «الحتمية التأريخية» (١٩٥٤) ر. آرون «مقدمة إلى فلسفة التاريخ» (طبعة منقحة ١٩٤٨ وترجمتها الانكليزية ١٩٦١) م. اوكشوت «العقلانية في السياسة» (١٩٦٢) وسنلاحظ أن كل هؤلاء الكتاب ليسوا مؤرخين، ولعله يكفي هنا أن نقول إنهم تجاوزوا رمي الهدف. وقد بحث بوستان (المصدر الآنف الذكر(باخلاص موقف اوكشوت المناهض للعقلانية (١٩٧١) ص ١-١٤

الحالية تقع في مكان آخر. فبالنظر إلى الازدياد الواسع في المعرفة التاريخية التي لا تزال بحاجة إلى الدراسة والهضم، فهم لا يعتقدون ـ ومواقف توينبي ضد ذلك ـ بأنه قد حان الوقت لهجوم جبهوي واسع على سر ماضي الإنسان. وهناك فكرتان تعتبران عموماً ضروريتان في المرحلة الحاضرة.

الأولى: هي متابعة أدق للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية، وهذه العلاقة هي أبرز اتجاه معاصر في عالم التاريخ.

والثانية: هي المعرفة الأكمل والأعمق مما لدينا حالياً عن التاريخ الأسيوي والإفريقي ـ بل وعن التاريخ الخارج عن أوربا ككل.

إن حقيقة كون نظريات توينبي مبنية باعترافه على نمط المدنية الهلنستية، هي في نظر معظم المؤرخين اليوم تحديد مخرب، ومن الواضح أن أية محاولة لتقديم فلسفة للتاريخ في المستقبل ينبغي أن تقام على أسس أوسع وأكثر كونية. ولكن لا يقل عن هذا أهمية، هو توضيح أفكار أساسية وتعابير مثل «المدنية» «والطبقة». وفكرة توينبي الخاصة عن «التحدي والاستجابة» ـ وهذا شيء لا يمكن أن يتم إلا بالتحليل العلمي لوضعيات خاصة، أي بدراسات أكثر تحدداً، فإذا وصلت هذه الدراسات المحددة مستوى معيناً وكان لها أساس أقوى في المادة العملية التطبيقية وصارت أدق وأكثر تطوراً في تركيبها الفكري، فإننا قد نتوقع أن يعود المؤرخون إلى واجب كشف وتحليل الانتظامات الواسعة وإلى صور التطور الاجتماعي الذي حدث خلال التاريخ البشري، ولا يهم فيما إذا كان هذا الواجب قد أنجز في سياق ماركسي أو غير ماركسي.

لقد كتبت في مكان آخر، أن الأسئلة التي يسألها توينبي ستستمر في الإثارة والاستحواذ على التفكير، لأنها تعكس اهتمامات لا يستطيع أحد منا تجاهلها[٧٢٣]». وقد تردد القول بأن وفرة المعلومات التي في متناول المؤرخين

---

(٧٢٣) ص ١٢١ في كتاب «توينبي والتأريخ» الذي أشرف على طبعه مونتاجو (١٩٥٦)

الآن، تجعل أية نظرة تركيبية للتاريخ، أو أية محاولة لكشف معناها النهائي «مستحيلة تقنياً»، ويرى توينبي، وهو محق، أن هذا نوع من الانهزامية[٧٢٤]. وليس من السهل أن نرى أن اللامبالاة في فلسفة التاريخ ستستمر، وأن المؤرخين سيكفّون عن البحث عن نظرة بناءة عن الماضي أو أنهم سيرضون بدلاً من ذلك بالماركسية الضحلة التي ربما كان ماركس نفسه في هذه المرحلة سينكرها. وإن الرغبة في تفسير مبدع للتاريخ هي أعمق جذوراً مما يمكن أن يحدث، كما قال ف. م. بوويك مرة[٧٢٥]. غير أنه يمكن الحدس أيضاً، على أساس الدلائل الحاضرة، بأن كتّاب المستقبل سيكونون حذرين من المنشآت الفخمة الشاملة وسيفضلون العمل من أسفل إلى أعلى، مبتدئين بتحليل أفكار ومشاكل محددة.

إن الاعتقاد بأن مشاكل المدنية والمجتمع يمكن أن يحلها هجوم جبهوي باسل، يبدو أنه قد مضى زمنه، وأنه قد حلت محله معالجة أكثر اناة ضمن ميادين اضيق، ويمكن السيطرة عليها أكثر وهي تشمل تعريف وتصنيف الجماعات الاجتماعية والمؤسسات، وتعداد وقياس الاختلافات في الترتيبات الاجتماعية بين مختلف الأمكنة ومختلف الأزمنة، وستهتم بدراسة ـ بأوسع مدى ممكن لمختلف المجتمعات ـ المشاكل الدائمية التي جابهت الجنس البشري في كل مكان، والحاجات البيولوجية الأساسية من الجوع والجنس، ومكافحة المحيط المهاجم من أجل ضمان الحياة، وعدم كفاية تأسيس نماذج اجتماعية، لمعالجة الأحوال التي يتجدد ظهورها، ومشاكل السلطة والفساد، وظلم الأقوياء للضعفاء، ورد فعل الناس الذين رمى بهم الجوع والاضطهاد إلى حالة اليأس وهذا أمر يستطيع أن يتعاون فيه الماركسيون وغير الماركسيين، وهو أمر يستطيع أن يقدم كلاهما فيه مساهمة إيجابية. إنها عملية تعتمد جوهرياً في

---

(٧٢٤) وهذا يتضمن كما قال آن «كثرة مخازن اللحوم عندنا ستعرضنا إلى الموت جوعاً» «دراسة في التاريخ» مجلد ١٢ ص ٦٤٨

(٧٢٥) انظر: بوويك «المؤرخون المحدثون ودراسة التاريخ» (١٩٥٥) ص ١٧٤

نتائجها على الطريقة المقارنة، وعلينا أن نلتفت الآن إليها. غير أن من الإنصاف قبل ذلك أن نضيف إلى أنها مدينة ببعض إلى توينبي، حتى وإن كانت تفترق عن طرق بحثه. ونظراً لأنه، مثل شبنجلر، رفض النظرة «الخطوطية» للتاريخ باعتباره قصة تقدمية واحدة، ووضع بدلاً منها نظرة «دورات سارت بموجبها سلاسل من الحضارات بأوجه متكافئة إلى حد ما من النمو والانحطاط». لقد فتح توينبي عيون المؤرخين إلى إمكانيات المقارنة.

ولا حاجة إلى أن نشارك في نظرة توينبي (أو نظرة شبنجلر) القائمة على الدورات، لنرى أن الدراسة المقارنة للمدنيات أو المؤسسات معينة، أو أفكار ضمن المدنيات تقدم الطريق إلى فهم يعتبرون رفضه حماقة وجنوناً. والحقيقة أنه يمثل في الوقت الحاضر المعالجة السائدة لمشاكل تاريخ العالم، وللبحث عن معنى وانتظام في التاريخ، وفي هذا الميدان بالذات، ينجز الآن عدد من أكثر الكتب إثارة رغم أن الدافع المثير أحياناً، هو من أجل النقد والتناقض، وليس من أجل التأييد والقبول.

التاريخ المقارن

يمكن تعريف التاريخ المقارن[٧٢٦] بأنه، تصويرات الماضي ودراسته تبعاً لمجموع الصيغ والأصناف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسيكولوجية، وليس على أسس تقسيمات قومية أو فترات مصطنعة. والمؤرخون، كما رأينا غير راضين عن كل من التاريخ القومي والتقسيمات الزمنية العرفية، وبصورة أخص عن المفترضات المسبقة للأصول المسببة التي تشملها تلك التقسيمات. ولا ريب في أن أي تخطيط لتنظيم الماضي هو في آخر المطاف بناء فكري. ويتزايد اهتمام المؤرخين اليوم بأشكال السلوك الاجتماعي والاقتصادي الذي يجتاز أو يقطع الحدود القومية والزمنية. وهذا يرجع بعضه إلى نتائج عدم الاكتفاء بالتأريخ السردي العرفي، وبعضه إلى تأثير السلوك الاجتماعي والسياسي، فإنكلترة وفرنسا وألمانيا في القرن الثاني عشر كانت لها مثلاً، عدة قضايا مشتركة إذا وضعنا تأريخهم تحت صنف المجتمع الإقطاعي. إن كافة بلاد أوربا الغربية من سنة ١٤٠٠ إلى سنة ١٧٥٠، كانت أشكال الحكومة فيها نتيجة علاقات منوعة بين الحكم الملكي الفردي، والارستقراطية والبوروقراطية، وقد تتنوع النتيجة النهائية في كل حالة، وتكون التنوعات ذات أهمية تاريخية كبيرة. غير أن الأبعاد التي عملت في داخلها الحكومات كانت واحدة في كل مكان سواء في إنكلترة أو فرنسا أو إسبانيا أو ألمانيا. ثم إن كافة المجتمعات في القرنين التاسع عشر والعشرين كانت مشكلتها المشتركة هي درجة التكيف لحاجات المجتمع المصنع والحضري، وكانت نقطة التقسيم الأساسية في التاريخ، هي الفصل بين المجتمعات المتأخرة والزراعية بالدرجة الأولى، وبين المجتمعات الصناعية والحضرية، وليس بين كيانات كفرنسا وألمانيا أو بين العصور الحديثة والعصور الوسطى وعصر النهضة. إن هذه الأمثلة تعطي بعض المؤشرات إلى

(٧٢٦) لقد أخذت هنا بالصيغة التي وردت في كتاب مناهج الدراسات العليا في التاريخ المقارن بجامعة براندیس التي كان لي شرف التدريس فيها.

مكونات التاريخ المقارن وإلى أسباب نموه السريع في السنوات الحديثة وإلى نوع الأسئلة التي يحاول الإجابة عليها[٧٢٧]. فالتاريخ المقارن هو «كفلسفة التاريخ» من حيث إنه لا يهتم بمسألة «كيف حدثت» بقدر ما يهتم بمسألة «لماذا حدثت»، والأسئلة التي يسألها عن الماضي قد وضعت لكشف، مثلاً، طبيعة الحكومة وأشكال التنظيم الاجتماعي وأسباب التبدل الاقتصادي وجذور الإبداع الفكري. وهي تختلف عن «ما وراء التاريخ» من حيث إنها تسأل الأسئلة دقيقة محددة عن مواضيع محددة وتتبع أعماقها، وفرضيتها الأساسية هي أنه من التسرع والانهزامية أن تقوم بتعميمات واسعة عن الأسرة والملكية والعادات القانونية والأقسام الطبقية، حتى نثبت بوجه أوسع منظور تأريخي ما تعنيه بالفعل كل من هذه المؤسسات وكيف عملت فعليا في مجتمعات معينة في أزمنة معينة[٧٢٨]. فالتاريخ المقارن عندما ينظر إليه من هذه الوجهة، يصبح الجواب الحديث وطريقة البحث المفضلة للمؤرخين المعاصرين ـ على سؤال معنى التاريخ ـ أنها تكون كالتاريخ القومي من حيث إنها لا تبحث عن معنى في السرد المتتابع للتطور البشري، وهي كطريقة الباحثين في ما وراء التاريخ، لا تبحث عن صورة شاملة عامة، وإنما تبسط طبيعة المشاكل الدائمية التي تعرض لها الجنس البشري طوال تاريخه، وهي تفعل ذلك بتنظيم الماضي في مجموعات وأصناف، يحاول فيها علماء الاجتماع والسلوك أن يخرجوا بمعنى لها من الحاضر، وهذا نتيجة تطورات في البحث التاريخي الذي بحثنا عنه بتفصيل.

---

(٧٢٧) عن التاريخ المقارن عموماً أنظر ت. شيدر «حدود الطريقة المقارنة في علم التاريخ» (١٩٦٥)، ويترام «الاهتمام بالتاريخ» (١٩٥٨) ص ٤٦-٥٨، جيرهارد «العالم القديم والجديد من كتابة التاريخ المقارنة (١٩٦٢) ص: ٨٠-١٠٧

(٧٢٨) لنأخذ مثلاً واضحاً هو ماذا سنقول عن نظرية للتجارية الدولية تقوم استنتاجاتها المهمة على حركات رأس المال والعمل بين المناطق ولكنها (كما أشار بوستان في كتابه «الحقيقة والعلاقة»: المذكور آنفاً (١٩٧١، ص ٢٨) نترك «العملية الاجتماعية التي وراء هجرة رأس المال والعمل (...) غير مستكشفة وغير مفسرة»؟

إن التأكيد الحديث على التاريخ المقارن مدين كثيراً إلى تعليم وأنموذج مارك بلوش، الذي كتب سنة ١٩٢٨ مقالة براغماطيقية، عن التاريخ المقارن للمجتمعات الأوربية، ووضع كتابه المشهور عن الإقطاع ليكون أنموذجاً للمستقبل[٧٢٩]، وكان يعادله في النشاط، وإن كان يقل عنه في التأثير العام: أوتو هنتز، الذي كان لكتابه عن دراسة الرموز للأنظمة التمثيلية في أوربا الغربية، الأثر الباقي على تفكيري عندما قرأته أول ظهوره سنة ١٩٣٠،[٧٣٠] وتتميز الممارسة المعاصرة عن هذه المحاولات الأولى في التاريخ المعاصر، بعاملين.

أولهما: اللجوء إلى أفكار وطرق العلوم الاجتماعية، التي أخذت في نفس الوقت تنقي وتُدقق.

وثانيهما هو امتداد الطريقة المقارنة من أوربا إلى العالم الخارج عن أوربا.

إن العلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية، ألزمت المؤرخين بالضرورة على السير في جهة التاريخ المقارن لأنه ـ كمال قال م .م. بوستان ـ «لا يمكن استنباط تعميمات اجتماعية من حادثة واضحة مفردة»، وإنها «لكي تكون ذات قيمة»، ينبغي أن تقوم على (....) الطريقة المقارنة[٧٣١]. غير أن مقارنات القيمة الكونية يجب أن تنظر إلى ما وراء واحدة فقط من المناطق الجغرافية أو الجماعات الثقافية، وكان مارك بلوش في دراسته المجتمع الإقطاعي مكتفياً بإلقاء نظرة واحدة قصيرة على خارج أوربا الغربية، (بل إنه قلما وسع نظرته ليمدها إلى المجتمعات الإقطاعية في أوربا الشرقية) ولم يبت في المسألة الأساسية ـ وهي فيما إذا كان الإقطاع مقتصراً على أوربا الغربية بصورة

---

(٧٢٩) انظر: بلوش «نحو تأريخ مقارن للمجتمع الأوربي» (١٩٢٨)، «المجتمع الاقطاعي» (جزءان ١٩٣٩ ـ٤٠ وترجمته الانكليزية ١٩٤٥)

(٧٣٠) انظر: هنتز «الرموز في المواقف المقتضبة للغرب» (١٩٣٠) وقد اعيد طبعها في «اعمال مجموعة طبعها ج. اوستريج الطبعة الثانية ١٩٦٢ ص ١٢٠ ـ ١٨٥.

(٧٣١) بوستان: المصدر الآنف الذكر (١٩٧١) ص ٢٠

خاصة أو أنه شكل عالمي من التنظيم الاجتماعي[٧٣٢]. أما هنتز فقد أصر من جهة ثانية على أن مؤسسة المقاطعات الممثلة هي أوربية بالتخصيص، وأنها نتاج وضعية تاريخية تنفرد بها أوربا. غير أنه يمكن التساؤل فيما إذا كانت المادة المقارنة التي تقوم عليها هذه النظرة (أو يمكن أن تكون في بعض الأحيان) كافية في سعتها وتمثيلها، وأهم نتيجة في المدى البعيد للحركات في التاريخ الآسيوي والإفريقي وللاهتمام الأوسع بالتاريخ غير الأوربي عموماً هو الآمال التي تفتحها في تثبيتها لأول مرة أسساً مكينة لتاريخ مقارن عالمي صحيح يقدم على مر الزمن أسساً ذات قيمة لفهم الصور المتكررة للعمليات الاجتماعية، وللإستمرارية واليقظات الكبرى في التاريخ. ومن الواضح أيضاً أن الطريقة المقارنة تحمل معها مشاكلها وأخطارها التي بحثت كثيراً، ويكفي أن نشير في معرض التمثيل إلى اثنين أو ثلاثة من أوضحها فقط.

فأولها هي ما أكد عليه بوستان من أن هدف التاريخ المقارن هو ليس فحص المفترضات النظرية (كمفترضات النظرية الاقتصادية مثلاً) لسبب بسيط هو أن معظم الاستنتاجات مستمدة بشكل يجعلها غير قادرة على التثبت العملي التطبيقي[٧٣٣].

وثانياً: أننا ينبغي أن نحترز من المقارنات الضعيفة[٧٣٤]، وهذه - من سوء الحظ - لا تزال عملياً أكثر شكل من أشكال المقارنة شيوعاً بين المؤرخين، فهم يدعمون كل عمل توينبي، ولكن

---

(٧٣٢) انظر «المجتمع الاقطاعي» المجلد الثاني ٢٤٩-٢٥٢) وعن كلام مختصر عن اليابان بعنوان «نظرة عبر التاريخ المقارن» انظر «الاقطاع في التاريخ» الذي أشرف على طبعه كولبورن (١٩٥٦) حيث تقديم حول نظرة أوسع، ولكن انتقده هوسيلتز على اسس تتعلق بطريقة البحث، وذلك في مقال «عن التأريخ المقارن» (١٩٥٧)

(٧٣٣) بوستان: المصدر المذكور أعلاه (١٩٧١) ص ٢٦ وبالطبع صحيح أيضاً (كما أضاف بوستان) أن «بعضها قد شيدت بشكل لا تحتاج فيه أن تكون منيرة ومهمة حتى في حالة عدم تدقيقها»

(٧٣٤) انظر: وترام: المصدر السابق (١٩٥٨) ص ٥٠-٥٣)، ث. شايدر المصدر السابق (١٩٦٥) ص ٧٣٥، في «المجلة التأريخية. المجلد ٠٠٠.

تعوزهم القيمة العلمية أو الموجهة، وليس لها مكان في تاريخ مقارن جدي[٧٣٥].

وثالثاً: كما لاحظت حديثاً، أن القاعدة الأساسية في كل مُثل هذا العمل هي «المقارنة ذات المعنى، لا يمكن أن تكون إلا بين ما يمكن مقارنته»[٧٣٦].

وأخيراً، فإن التفريد والتصميم يجب أن يسيـــرا متلازمين معاً، أو كما قال ويترام: إننا لا نستطيع أن نتقدم بأمان نحو فحص ما هو مشترك مع الوضعيات الأخرى الظاهر شبهها به إلا عندما نأخذ بالحساب كافة ما يعمل على تكوين فردية وضعية تأريخية معينة[٧٣٧].

وبصورة عامة عالج المؤرخون التاريخ المقارن من زاويتين مختلفتين، فهم من جهة نظروا إليه تبعاً لتركيباته ومكوناته التاريخية، ومن جهة أخرى استعملوه كأداة لتثبيت وحدة في الحوادث أو السلاسل المتكررة للحوادث ونتائجها، وكان الأخير حتى وقت قريب هو المعالجة المألوفة أكثر من غيرها، ولكنها اليوم محاطة بالغيوم، وهي وراء عمل كل من شبنجلر وتوينبي اللذين حاولا بهذا الطريق تتبع المراحل المتكررة والنموذجية في ظهور المدنيات وسقوطها. ومن المحتمل أن الشكـوك حـول طـرقهـا ـ وخـاصـة استعمال المقايسات البيولوجية ـ ساهمت في خلق ما تلاقيه حالياً من نفور، ومن الأمثلة على ذلك: الكتاب المشهور لكرين برنتون الذي يحاول فيه أن يضع بصورة مجموعة المراحل التي تمر بها الثورات وذلك بالإشارة إلى أربعة أمثلة (الثورات الإنكليزية، والأمريكية، والفـرنسيـة، والروسيـة)[٧٣٨]. وهنـاك محاولة أخرى أشهر وأحدث لتثبيت مراحل العملية التاريخية بواسطة الطرق

---

(٧٣٥) عن «خطل القياس المجوف» ومكانه في تفكير توينبي انظر فيشر «خطل المؤرخ: مقدمة لمنطق الفكر التأريخي (١٩٧٠) ص ٢٥٥

(٧٣٦) انظر ص ١٥٤ في «مجلة العلم السياسي» مجلد ٨٦ (١٩٧١)

(٧٣٧) «يستخلص الانسان اولاً ما يكون ظاهرة تاريخية، وبعدئذ يجوز له ان يتلمس ما هو أكثر شمولية» «أو يترام «الاهتمام بالتاريخ (١٩٥٨) ص ٥٠».

(٧٣٨) برنتون «تشريح الثورة» (١٩٣٩) طبعة منقحة مجلدة بالورق ١٩٥٧

المقارنة، هي الدراسة التي قام بها و. و. روستو والتي أثارت نقاشاً كثيراً عن النمو الاقتصادي والشروط الواجب توفرها لانتقال المجتمع من مرحلة ما قبل الصناعة إلى مرحلة الصناعية[٧٣٩].

ليس هنا مكان نقد مفصل لهذه الكتب، ولكننا نذكر نقطة أو نقطتين عامتين لهما علاقة بالموضوع.

فأولاً: يجب أن نلاحظ أن دراسة كل من روستو (التي تعتمد بصورة أساسية على خبرة بريطانيا العظمى والولايات المتحدة) وكتاب كرين برنتون لهما أسس ضيقة، وإن الأخير (ولعل ذلك ليس بالعجيب، عندما نأخذ تاريخه بنظر الاعتبار) يقصر أمثلته على أوربا ولا يأخذ بنظر الاعتبار الثورات في العالم الثالث. ومن الواضح أن مما يثير التساؤل قضية ما إذا كانت الحوادث الأربعة التي يعتمد عليها برنتون هي قواعد تكفي سعتها وتمثيلها (مثلاً) «لاعتبار الصنف الذي حدث في زمن روبسبير قاعدة عالمية»[٧٤٠]، رغم أن من المسلم به، أن قيمة مثل هذه المفترضات يمكن أن تفحص ببحث عملي تطبيقي عن تاريخ الثورات الأخرى في الأماكن الأخرى وفي الأزمنة المختلفة، أما في حالة روستو فإن مثل هذا البحث قد تم بالفعل وكانت نتائجه تَدْحضُ آراءه، أي إن النظرية التي صيغت على أساس اختبار خبرة بريطانيا والولايات المتحدة فشلت في الصمود بوجه الانتقاد القائم على خبرة البلاد المصنعة الأخرى كروسيا وألمانيا والصين،[٧٤١] غير أن الاعتراضات الحقيقية على هذا النوع من

---

(٧٣٩) انظر: روستو «عملية النمو الاقتصادي» (١٩٥٣) «مراحل النمو الاقتصادي» (١٩٦٠)، «التحرك نحو النمو المكتفي ذاتياً» (١٩٥٦)

(٧٤٠) برنتون: المصدر الآنف الذكر ص ٢١٥

(٧٤١) انظر: ماركز يوسكي «مقدمة للتأريخ الكمي» (١٩٦٥) ص ٤٣ وقد فحصت أراء روستو في مؤتمر ضم اقتصاديين ومؤرخي اقتصاد في سنة ١٩٦٠ وطبعت النتائج في مجلد أشرف على طبعه روستو نفسه وعنوانه «اقتصاديات النهوض نحو نمو قوي» (١٩٦٣) انظر أيضاً القسم الأول «التصنيع كعامل في الحركة الاقتصادية منذ سنة ١٧٠٠» في محاضر» المؤتمر الدولي الاول لعلوم التاريخ الاقتصادي» (١٩٦٠).

التاريخ المقارن، تختلف عن ذلك. فالمسألة الأساسية، هي فيما إذا كانت تأخذ في حسابها بصورة كافية الاختلافات التركيبية الأساسية بين المجتمعات التي يشملها البحث كالاختلاف بين إنكلترة في سنة ١٩٤٠ وفرنسا في سنة ١٧٨٩ أو بين فرنسا في سنة ١٧٨٩ وروسيا في سنة ١٩٧٧. أما في حالة روستو فكان الاعتراض عليه: أن صورة النمو أو مراحل النهوض في انكلترة أو الولايات المتحدة لا تنطبق على بلد يختلف في تركيبه الاجتماعي الشامل كالهند، وإن مما يضعف استنتاجاته أنه يفترض لنفسه مقياساً هو المجتمع الصناعي الحديث بشكله الغربي دون أن يحاول بواسطة الطرق المقارنة عزل وتحليل المظاهر التركيبية (وكذلك ما يدعوه الميول الطبيعية) التي تجعلها فريدة[٧٤٢].

هناك بعض الأسباب لابتعاد المؤرخين اليوم عن هذا النوع من التاريخ المقارن، والاتجاه نحو مقارنة تركيبة ذات قاعدة أوسع، وهذا لا يعني أن نوع التاريخ المقارن الذي يسعون لبنائه مثل الثورة لا بد أن يعتبر غير ذي قيمة، كلا وإنما يمكن في المرحلة الحالية الحصول على شيء أكثر بمقارنته للتركيبات الاجتماعية، والواقع أن مواضيع قليلة في التاريخ القريب، حظيت في السنوات الاخيرة القلائل بإنتباه يفوق ما حظيت به طبيعة الفاشية وتاريخها، غير أنه لا يمكن القول بان محاولتهم اعتبارها ظاهرة عامة واستنباط قاعدة عامة منها، اثبتت لها نتائج أنها مرضية جداً[٧٤٣]. لا يستطيع أحد الشك في أهمية

---

(٧٤٢) جيرهارد «العالم القديم والجديد.. المذكور آنفاً (١٩٦٢) ص ٩٤-٩٥ انظر بوستان «الحقيقة والمتعلقات» المذكور آنفاً (١٩٧١) ص ٨٨

(٧٤٣) المؤلفات اليوم عن الفاشستية كثيرة جداً ومعظمها متكررة، وبقدر ما يتعلق الأمر بالدراسات المقارنة فقد دحرج الكرة» نولت في كتابه «الفاشستيه في عصرنا» (١٩٦٣) الذي يتفق الناس عموماً أنه يهتم بالاصول الفكرية وبميادين الأفكار، وكذلك «الحركة الفاشستيه» (١٩٦٦) انظر أيضاً ي.وبير «منوعات الفاشستية» (١٩٦٤) وليس «التقليد الفاشستي» (١٩٦٧) ومن المؤلفات التالية - بما فيها كارستن «ظهور الفاشية، (١٩٦٧)، «الفاشستيه الأوربية طبعة ولف (١٩٦٨)،

توضيح مثل هذه الأفكار. غير أنه مما يعادلها في الأهمية هو وضعها في سياق مختلف التركيبات التاريخية التي تحدث فيها. إننا لا نستطيع أن نبدأ في عمل مقارنة ذات معنى إلا بعد أن نرى ما تتفرد به الفاشية الألمانية والإيطالية، وما في النظم الفاشية (أو الفاشية المقنعة، أو الفاشية المزيفة) في البلاد الأخرى، وكيف ترتبط كل منها بالمجتمع الذي نمت فيه، وهذا لا يعني العودة إلى مبدأ تفرد الحوادث التأريخية، وهو المبدأ القديم المرفوض اليوم - ومثل هذا الرد فعل - كما كتب سيجموند نيومان - « قد ينهي أي بحث منظم »[٧٤٤]، ولكن مجرد أن العوامل التركيبية تلعب دورها ولا يمكن تجاهلها أو طرحها جانباً باعتبارها « منوعات صُدَفية »، وإلا كما تساءل بارنجتون مور[٧٤٥]: كيف يمكن بغير ذلك أن نحسب حساب حقيقة أن شقاء الريف وهو عامل ثابت في التاريخ الهندي وفي التاريخ الصيني - قد أثار في الصين انتفاضات جماهيرية واسعة وثورات في الأزمنة القديمة والحديثة، ولكنه لم يثر شيئاً من ذلك في الهند؟ على كل راغب في الإجابة على هذا السؤال أن يبدأ بفحص معمق للتركيب الاجتماعي في كل من الأمتين.

ويمكن رؤية أحد الطرق التي تبدلت فيها مواقف المؤرخين في السنوات الحديثة، عند مقارنة معالجة كرين برنتون لمسألة الثورات، بالكتب الأحدث التي أصدرها ر.ر بالمر و جوديشوت[٧٤٦]، فقد اهتم برنتون، كما رأينا،

« طبيعة الفاشية » (١٩٦٨)، مكان الفاشية في التاريخ الاوربي « الذي أشرف على طبعه الارديس (١٩٧١)، كدورد « الفاشية في أوربا الغربية » (١٩٧١). ولعل أطرف ما يقال هو أنها قانون المردود المتناقص. وقد فحص ويفونج شايدر حالة نقص الكفاية للبحوث الجارية في نقده كتاب كارستين في المجلة التأريخية المجلد ٢٠٩ (١٩٦٩) ص ١٨٥

(٧٤٤) انظر: نيومان « الدراسة المقارنة للنظم » (١٩٦٥) ص ١٠٨ في « دراسات مقارنة في المجتمع والتأريخ » المجلد الاول.

(٧٤٥) مور « الاصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية » (١٩٦٦) ص ١٦

(٧٤٦) بالمر « عصر الثورة الديمقراطية » مجلدان ١٩٥٩-١٩٦٤، جودشوت « فرنسا والثورة الاطلانتيكية في القرن الثامن عشر » (١٩٦٥).

بتثبيت التعاقب المستمر للحوادث، أما بالمر و جوديشوت فقد قاما بفحص العوامل المشتركة وراء الحركات الثورية في أوربا الغربية وأمريكا في الأربعين سنة الأخيرة من القرن الثامن عشر ـ في هولندة وسويسرة مثلاً، وكذلك في فرنسا وفي المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية ـ وبهذا السبيل تتبعا النموذج الموحد وحركة الأفكار والتبدل الاجتماعي الذي اجتاز الحدود.

ومهما كانت التحفظات التي أبديت حول الفكرة العامة التي عرضها بالمر وجوديشوت[٧٤٧] ـ فلعل أبرز ما فيها التعابير السياسية التي صيغت بها، وهي من الواضح تمثل موقفاً مختلفاً وذا قيمة ذاتية للتاريخ المقارن. والنموذج الآخر لمثل هذه المعالجة هو كتاب سلفيو زافالا، عن التاريخ الاستعماري للعالم الجديد، ففيه أيضاً جمعت التطورات التي كانت تعالج عادة من قبل بصورة متفرقة كأوجه لتاريخ القوى الاستعمارية ـ إسبانيا وهولنده وفرنسا ـ ووضعت في بحث متطور مقارن، وعولجت كجزء من حركة عامة[٧٤٨].

ومثل هذا العمل مهم كوسيلة للتغلب على تجزئات التاريخ المتخصص (وخاصة التاريخ القومي)، وهو بدلاً من ذلك يوجه انتباهنا إلى العوامل الجامعة، ويمكننا من معالجة التأريخ العام بتحليل للحركات الأساسية في فترات معينة. وقد سار مؤرخون آخرون بطريق مختلف، فلم يوجهوا انتباههم إلى ما دعاه مارك بلوش «المجتمعات المتعاقبة في الزمن»[٧٤٩] وإنما التفتوا إلى المشاكل الخاصة، أو إلى المؤسسات في المجتمعات المتباعدة جداً في المكان والزمان، ومن الأمثلة على ذلك مقارنة رونالد سايم للمثقفين الاستعماريين في

---

(٧٤٧) انظر كوبان «عصر الثورة الديمقراطية» (١٩٦٠) ص ٢٣٤-٢٣٩ في مجلة «التاريخ» مجلد ٤٥

(٧٤٨) انظر: زافالا «نظرة عامة على التأريخ الاستعماري للعالم الجديد» (١٩٦١) و «الفترة الاستعمارية من تأريخ العالم الجديد» (١٩٦٢)

(٧٤٩) «نحو تأريخ مقارن للمجتمعات الاوربية» (١٩٢٨) ص ٢٠ في «مجلة التركيب التأريخي» مجلد ٤٦

روما وإسبانيا والأمريكتين[٧٥٠]، والمثل الآخر هو مجموع مكونة من تسع دراسات عن العلاقات المدنية ـ العسكرية، جمعها وطبعها ميشيل هوارد[٧٥١] والعيب الواضح في أمثال هذه الكتب هو كالعيب الذي في مجموعات مماثلة من دراسات عن النبلاء الأوربيين في القرن الثامن عشر[٧٥٢]، وهذا العيب هو فقدانها التماسك.

إن مجرد وصف تطورات متوازية في مختلف البلاد ووضعها بجانب بعضها البعض قد يقدم أساساً للتاريخ المقارن، ولكنه يترك للقارىء تركيبها أو استخلاص النتائج العامة منها، وكما لاحظ أحد الكتاب في عرضه لدراسة (هنريخ ميتيز) عن التاريخ الدستوري المقارن من أوربا الإقطاعية «إن وضع مجرى التطور في الدولة المفردة وصفه مع بعضه يقدم المادة اللازمة للمقارنة، ولكنه لا يكون بذاته مقارنة»[٧٥٣].

إن اتجاه العمل الجديد أكثر طموحاً وأعمق تطوراً؛ وطموحه الزائد لا يقتصر على مجرد أن مجاله أوسع، وأنه «دراسة حالات» تشمل إفريقية وآسيا بالإضافة إلى الأقاليم الأوربية المألوفة، ولكن أيضاً بسبب تفتيشه الخاص عن مقارنات ذات معنى، وهي أعمق تطوراً، لأنه يستخدم أدوات علم الاجتماع، وبذلك يكون تقدماً مهماً في الطريقة وفي النظرة[٧٥٤] والمثلان المشهوران هما: التحليل الذي عمله بانجتون مور والذي اشرنا اليه سابقاً عن «المسالك

---

(٧٥٠) سايم «المثقفون الاستعماريون، روما واسبانيا والامريكتين» (١٩٥٨)

(٧٥١) «الجنود والحكومات: تسع دراسات في العلاقات المدنية العسكرية» (١٩٥٧)

(٧٥٢) «النبلاء الأوربيون في القرن الثامن عشر» أشرف على طبعه جودوين (١٩٥٣)

(٧٥٣) فون شويرلين ص ٤٢٠ في «وقفية سافيني: اعمال المانية المجموعة الالمانية مجلد ٦٢ (١٩٤٢) في عرضه كتاب ميتيز «الدولة في العصور الوسطى الاولى «الطبعة الأولى ١٩٤٠، الطبعة الثالثة منقحة ١٩٥٨

(٧٥٤) أوضح ما يتجلى في الاختلاف هو في مقارنة بين دراسات برنتون وبالمر للثورة «أنظر أعلاه هامش ٧٣٨ و ص ٤٠٢ هامش ٧٤٦، وكتاب جون دن «الثورات الحديثة» (كامبردج ١٩٧٢) وهذا الأخير يعكس فكرة جديدة كلياً عن كيف ينبغي أن يعالج الموضوع.

التاريخية العامة من ازمنة ما قبل التّصنيع إلى العالم الحديث» والثاني: هو الدراسة الحديثة التي قام بها اريك ولف عن حروب الفلاحين في القرن العشرين واستند فيها على أمثلة من المكسيك وروسيا والصين وفيتنام والجزائر وكوبا[٧٥٥]، والثغرات في هذه الكتب هي أنها لا تعالج المشكلة المركزية في التاريخ (كما قال ولف) بمصطلحات مطلقة (..) وإنما بمصطلحات الخبرة التأريخية الواضحة التي تحيا في الحاضر، وهي في نفس الوقت توضح (كما قال بارنجتون مور) أن الأصناف القائمة على العملية التطبيقية قد تكشف بعض الحالات الخاصة[٧٥٦].

ومن الطبيعي أن التحليل المقارن لا يعوض عن الفحص المفصل للحالات الخاصة، وأن كتب كل من ولف ومور ودن كتبت على أساس من مادة ثانوية ومن مقالات وبحوث تخصصية. غير أن البحث المفصل للحالات الخاصة، لا يعوض بدوره عن التحليل المقارن، وإن تكديس دراسات خاصة عن حياة الفلاح الصيني في قرى أو مناطق منفردة مثلاً، لا تؤدي بحد ذاتها إلى تقديم التصورات الأوسع التي نتأملها من التاريخ، فهي لا يستغنى عنها في تمكيننا من تفكيك الفكرة العامة عن «الفلاحين» إلى أصناف أدق، وفي إشارتها إلى الاختلافات الإقليمية، وفي مساعدتنا على التمييز بين الفلاحين الأغنياء، والفقراء، والمتوسطين بين الغنى والفقر، وبين من يمتلك أرضه، أو يؤجر أرضاً، أو يعمل بأجور. ولكن من الضروري في بعض المراحل رسم خرائط الأرض التي تشملها، حتى وإن كانت هذه الخرائط قد تتطلب تصحيحات تالية ـ وينبغي مقارنة الحقائق التي تكشفها بالوضعيات التي تكشفها دراسات مماثلة عن حياة الفلاح والمجتمع في مناطق أخرى ـ كإيران مثلاً أو الهند أو البرازيل.

---

(٧٥٥) مور «الاصول الاجتماعية..» (١٩٦٦) انظر أعلاه هامش ٧٤٥، ولف «حروب الفلاحين في القرن العشرين» (١٩٦٩).

(٧٥٦) المذكور سابقاً ص ٢٧٦ مور: المصدر السابق ص ١٧

لقد لخص (بارنجتون) بتواضع «فوائد» الصور المقارنة تحت ثلاثة عناوين:

(١) أنها «يمكن أن تؤدي إلى التساؤل عن أسئلة مفيدة، وأحياناً جديدة».
(٢) أنها تقدم «ضابطاً سلبياً فجاً على تفسيرات تاريخية مقبولة».
(٣) أنها «قد تؤدي إلى تعميمات تاريخية جديدة»[٧٥٧].

وقد يذهب آخرون إلى أبعد من ذلك، فهنريخ ميتيز مثلاً، دافع عن التاريخ المقارن على أساس أن «المقارنة وحدها تكشف بوضوح تام الظواهر الأساسية للدول المفردة» وتمكن من التمييز بين العَرض والأساس، وبين المتفرد والنموذجي»[٧٥٨] وهو في رأي ت. ج. لوجر يقدم أخصب معالجة للتاريخ الكوني، فقد كتب يقول: «إن التاريخ العام في الوقت الحاضر لا يستطيع أن يكون مرضياً، إلا إذا اتخذ شكل مقارنة للثقافات»[٧٥٩]. والفائدة الواضحة من دراسات كالتي قام بها ولف أو بالمر أو الآخرين ممن سبق أن أشرنا إليهم، وتمييزها على التواريخ العالمية ذات المقياس العام أو أعمال أمثال (توينبي)، هي في أن مداها ليس من السعة ما يستطيع شخص واحد تغطيتها بشكل مؤثر، كما أنها ليست من الضيق إلى الدرجة التي تتمكن فيها من تقديم تعميمات صائبة، وهي تبدو وكأنها تمثل تقريبا المستوى الذي يجعل التركيب التاريخي ممكناً من غير تضحية لدقة العلمية، أو جلب تهمة السطحية أو التنظيمات المطلقة.

لعل هذا، في التحليل النهائي، هو السبب من أجله أصبح التاريخ المقارن أوسع أشكال التاريخ العام ممارسة اليوم، وإن الدور الذي يلعبه الآن في الدراسة التاريخية، يتجلى في العدد الذي ظهر منذ سنة ١٩٥٠ من المجلات المعدة خصيصاً لتقديم مسرح للتاريخ الكوني المقارن) ومن هذه مجلة

---

(٧٥٧) المذكور آنفاً ص ١٣
(٧٥٨) «الدولة في العصور الوسطى الاول» المذكور آنفاً (١٩٤٠، ١٩٥٨) ص ٤
(٧٥٩) لوخر: «تبدل الصورة التاريخية المتمركزة على اوربا» (١٩٥٤) ص ١٧

Seculum ، (وعنوانها الفرعي الكتاب السنوي للتاريخ الكوني) التي أسست سنة ١٩٥٠، ومجلة تاريخ العالم التي تصدر برعاية اليونيسكو منذ سنة ١٩٥٣، والمجلة الأمريكية «دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ» التي بدأ صدورها في سنة ١٩٥٨. إن هذه أشهر المجلات، وهناك مجلات أخرى مثل المجلة الإنكليزية «الماضي والحاضر» (١٩٥٢) ومجلة الحوليات الفرنسية التي تخصص مكاناً كبيراً للمسائل المقارنة.

إن الظاهرة المميزة لهذه المجلات هي عالميتها، أو بعبارة أخرى أنها لا ترضى بالمقارنات القديمة بين مختلف البلاد الأوربية أو المؤسسات الأوربية، وإنما اخذت تعمل لتوسيع مدى التاريخ المقارن بحيث يشمل آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية(٧٦٠). والحق أننا نستطيع القول بأن العامل العام الذي يستدعي نظرة مقارنة أو تركيبية عن الماضي، هو التقدم الكبير في السنوات الحديثة في معرفة المجتمعات غير الأوربية والاهتمام بها، وما نجم عنها من إدراك الحاجة الى تفسير جديد كوني بحق وحقيق لتاريخ العالم. فالتاريخ المقارن الذي يعمل كدراسة واضحة لمشاكل مخصصة وجوانب تمتد إلى كل صور المجتمعات في العالم، هو اليوم لكثير من المؤرخين مفتاح مثل هذا التفسير، وهذا هو سبب إزدياد الإهتمام به حالياً. ولعلنا لا نكون موغلين في الخطأ إذا وصفناه بأنه واحد من أهم الاتجاهات المؤمل لها مستقبل زاهر، وانه من الراجح سينمى عقول المتقدمين والأذكياء من مؤرخي الجيل الصاعد، وفي هذا أكثر من اي شيء اخر يعتقد عدد من المؤرخين، للتاريخ فرصة تقديم مساهمة حيوية لدراسة المجتمع البشري، وإضافة بُعْدٍ جديد لا يستغنى عنه لعلم الإجتماع.

---

(٧٦٠) انظر مثلاً: باستي «دراسات مقارنة بين تاريخ آسيا الشرقية وأوربا الغربية، بعض المواضيع والمشاكل» نشرت في «دراسات مقارنة المجتمع والتاريخ» مجلد ٧ (١٩٦٤)